بعثة ليبيا لمراقبة شؤون المرأة في الانتخابات

المؤتمرالوطني العام يوم

7 يوليو 2012

التقرير النهائي

"ماتحقق للمرأة من مكتسابات حتى الآن هوعلامة ليس للوقوف عندها ولكن لتخطيها"

بعثة ليبيا لمراقبة شؤون المرأة في الانتخابات

المؤتمرالوطني العام يوم

7 يوليو 2012

التقرير النهائي

تم اعداد التقرير من قبل:	شارلمانجي جوماز
مراجعة :	**صابرا بانوا و ماجدا دومير**
جمع المعلومات:	**مريومه تماله ونرجس كريم**
تم ترجمة التقريرمن قبل: -	أيمن الغرباوي
تم التعديل التقرير:	ماجدى دي ماير و ميلاني هايد

تم الاصدار في أكتوبر 2012 من قبل منظمة جندر كونسيرنس الدولية

المحتويات

قائمة المصطلحات VI

تمهيد، شكر وتقدير VII

بعثة ليبيا لمراقبة شؤون المرأة في الانتخابات IX

1. ملخص تنفيذي 1

1.1 المقدمة 1

1.2 أهداف البعثة 1

1.3 السياق 1

1.4 النظام الإنتخابي 2

1.5 الإدارة الانتخابية 2

1.6 تسجيل الناخبات 2

1.7 تسجيل المرشحات 2

1.8 الحملة الانتخابية 3

1.9 مراقبة الانتخابات 3

1.10 مراقبة الانتخابات 3

1.11 تحليل النتائج 4

1.12 الاستنتاجات 5

2. الخلفية 6

2.1 المقدمة 6

2.2 أهداف بعثة الانتخابات لشؤون المرأة 7

2.3 خريطة التوزيع 9

2.4 السياق 9

3. الإطار العام للانتخابات الليبية 11

3.1 الإطار القانوني 11

3.2 المجلس الوطني الإنتقالي 11

3.3 المفوضية العليا للانتخابات الوطنية 12

3.3.1 المؤتمر الوطني العام 12

3.3.2 النظام الانتخابي 13

3.4 الكيانات السياسية 15

3.5 المرأة في إدارة الإنتخابات 18

3.6تسجيل الناخبين 19

3.7 تثقيف الناخبين، ودور المجتمع المدني 20

3.8 تسجيل المرشحات 22

3.9 الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية 23

3.10 الحملة الإنتخابية 23

3.11 مراقبة الإنتخابية 26

4. المراقبة في يوم الإنتخابات **.....30**
4.1 يوم الانتخابات 30
4.2 الأمن 32
4.3 الحملات الانتخابية 33
4.4 مراكز الإقتراع 33
4.5 مراكز الإقتراع للاجئين داخل البلد 35
4.6 حضور مراقبين \ وسائل الإعلام 35
4.7 المساعدة في التصويت 37

5. النتائج **.....40**
5.1 تحليل النتائج 40
5.2 حصة من السلطة 44
5.3 المقاعد الأغلبية 47

6. الخلاصة والتوصيات **.....48**
6.1 توصيات لتثقيف الناخبين 48
6.2 توصيات للتربية المدنية 48
6.3 توصيات لتسجيل الناخبين 48
6.4 توصيات في الأطار القانوني 49
6.5 توصيات لأدارة الانتخابات 49
6.6 توصيات للنظام الانخابي 49
6.7 توصيات للاحزاب الانتخابية 49
6.8 توصيات لوسائل الاعلام 49
6.9 توصيات عن المراقبة 49
6.10 توصيات عن المستطلعات 50
6.11 توصيات في الشكاوى 50

المرفق 1: توصيات كاملة ونقاط العمل **.....51**

المرفق 2 - عدد قوائم ترأسها نساء **.....54**

المرفق 3 **.....59**

قائمة المصطلحات

ACHPR-PW	الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا
AFTURD	L'Association des Femmes Tunisiennes pour la Recherche et sur le DéveloppementTDH
ATFD	L'association Tunisienne Des Femmes Démocrates
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
GCI	منظمة جندركونسيرنس الدولية لشؤون المرأة
GEM	بعثة ليبيا لمراقبة شؤون المرأة في الانتخابات
GNC	المؤتمر الوطني العام
HNEC	المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات
ICCPR	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
ICESCR	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
IDEA	المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية
IDP	اللاجئين داخل البلد
IFES	المؤسسة الدولية للأنظمة الإنتخابية
IPU	الإتحاد الدولي البرلماني
LTDH	La Ligue Tunisienne de défense de Droits de l'Homme
LEAP	مشروع لمساعدة الانتخابات الليبية
LFCS	منتدى ليبيا للمجتمع المدني
LWU	الإتحاد النسائي الليبي
NDI	المعهد الوطني الديمقراطي
NTC	المجلس الوطني الانتقالي
UAE	الأمارات العربية المتحدة
UDHR	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNSMIL	بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تمهيد، شكر وتقدير

صابرا بانو مديرة منظمة جندر كونسيرنس الدولية لشؤون المرأة

مع التزامها بحقوق المرأة، تابعت جندر كونسيرنس الدولية لشؤون المرأة الأحداث الجارية في ليبيا باهتمام كبير. و بناء على دعوة من المنظمات ليبية نسائية بارزة في أوائل عام 2012، أجرت منظمة جندر كونسيرنس بعثة ليبية لتقييم الوضع ما قبل الانتخابات ولقياس مستوى الدعم المطلوب للمجتمع المدني الليبي والمنظمات النسائية. وعلى وجه الخصوص تقييم أول انتخابات وطنية منذ أكثر من 40 عام من منظور شؤون المرأة. منظمة جندر كونسيرنس الدولية لشؤون المرأة لها خبرة فريدة في مراقبة الانتخابات من منظور الفروق بين الجنسين في عديد من البلدان من ضمنها باكستان (بالتعاون مع منظمات اجتماعية مدنية باكستانية), والمغرب (بالتعاون مع المجلس المغربي لحقوق الانسان), وتونس (بالتعاون مع وزارة الخارجية الهولندية وثلاث منظمات لحقوق الإنسان, الرابطة التونسية لحقوق الإنسان, وجمعية البحوث والتنمية للمرأء التونسية, والجمعية التونسية للمرأء الديمقراطية).

أكدت بعثة تقييم الوضع ما قبل الانتخابات على ضرورة دعم أصوات المرأة الليبية ومبادراتها وقيادات المستقبل في ليبيا الحرة. وقد كانت أبرز مشاوراتنا اهمية الإعتماد علي نهج شامل يضمن التزام المرأة بمشاركتها في الحياة السياسية, ليس فقط خلال الانتخابات بل حتي بعد انتهائها

وبعد عدة اجتماعات ومشاورات مع نساء ليبيات وأصحاب المصلحة الليبيه وشركائنا في البعثة الليبية لمراقبة الانتخابات (المنتدى الليبي الاجتماعي المدني والاتحاد النسائي الليبي) قررت منظمة جندر كونسيرنس الدولية لشؤون المرأة اعلان رسمي للبعثة لليبيا لمراقبة الانتخابات حول شؤون المرأة في يونيو 2012 لمراقبة الانتخابات المؤتمرالوطني العام يوم 7 يوليو 2012.

كرئيسة لبعثة مراقبة الانتخابات حول شؤون المرأة يسرني أن أنوه فريق البعثة الذي يتكون من ستة مراقبين دوليين و الموظفين للدعم من بلجيكا, هولندى, تونس, المانيا, استراليا, والمملكة المتحدة و25 امرأة ليبية مدربين على مراقبة الانتخابات من منظور الفروق بين الجنسين. كانت مهمة قصيرة الأجل لمدة 10 أيام ويسرني أن اشكرالأمم المتحدة لدعمهم هذا المشروع. وهي البعثة الوحيدة بين الدول الكبرى في بعثات مراقبة الانتخابات في جميع أنحاء العالم التي ركزت على المرأة تركيزا واضح ووضعت عملية لمراقبة الانتخابات بشكل فردي وهي ايضا اول من قامت بتدريب وادماج 25 امرأة ليبية من اماكن مختلفة في فريق البعثة لمراقبة الانتخابات من منظور النوع ضد المرأه. وقد تم تصميم هذا النموذج الفريد ليس فقط لمراقبة الانتخابات, ولكن لتمكين النساء من الادارة ومشاركتهم في الحياة السياسية بصفة مستمرة.

وكان حرص واستعداد المرأة الليبية لتولي المناصب القيادية في ليبيا مصدر إلهام حقيقي بالنسبة لنا جميعا. من ثورة وحرب لفترة سلام نسبية والتحول الى مرحلة ما بعد الصراع، فقد شاركت المرأة بنشاط في إعادة بناء ليبيا كدولة ديمقراطية وحرة. شاركوا كناخبين والمراقبين وموظفي إدارة الانتخابات وايضا كمرشحين في أول انتخابات حرة وطنية في أكثر منذ أكثر من 40 عام، في يوم 7 يوليو 2012. احتفلوا جنبا إلى جنب مع التفاؤل والأمل، انتقالا لمرحلة جديدة من تاريخ ليبيا.

تتطلع منظمة جندر كونسيرنس الدولية الآن إلى مستقبل جديد وتأمل أن النموذج الليبي لبناء الأمة والسلام والأمن هو احد النماذج لرفع قيمة المرأة كقيادات جديدة في ليبيا, واستعداد ليبيا إلى مرحلة متميزة من تاريخها. وسوف تكون السنوات القادمة

فترة حاسمة لدور القيادات النسائية في ليبيا. وسوف نوضح ونحلل بالتفصيل في هذا التقريرالقيمة الواضحة لعمل مستمر وثابت عمل بإخلاص لفريق البعثة المشترك بين المراقبين الدوليين ومنظمة جندر كونسيرنس الدولية وشركائها.

وأود أن أشكر جميع الأفراد والمنظمات ممن اشتركوا في البعثة لدعم ليبيا والتزامهم الراسخ لضرورة وقيمة مراقبة الانتخابات حول قضايا الفروق بين الجنسين. أولا وقبل كل شيء، أود أن أعبر عن شكري العميق للدكتورة فريدة اللعلاقي، مديرة المنتدى الليبي للمجتمع المدني وايضا لسميرة المسعودي، رئيسة الاتحاد النسائي الليبي فحبهم واخلاصهم لهذا المشروع حققت البعثة نجاح كبير.

الدكتورة فريدة اللعلاقي، مديرة المنتدى الليبي للمجتمع المدني، و سميرة المسعودي رئيسة الاتحاد النسائي الليبي

منظمة جندر كونسيرنس الدولية على ثقة من أن الشراكات والتعاون مشتركةبين المنظمات سوف ينمو ويزدهر في المستقبل. وأيضا نقدم تقديرنا للشعب اليبي ولعديد من المنظمات والأشخاص الذين ساعدوا في نشر البعثة, مع التركيز بوجه خاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا, الذي أيد البعثة بأكملها, وايضا المفوضية العليا للانتخابات الوطنية على تعاونهم ومساعدتهم طوال البعثة, وايضا سفارة ليبيا في هولندا، وأندريا كولينان من الأمم المتحدة على دعمها المتواصل، وخاصة خلال الفترة منذ إنشاء البعثة.

وشكر خاص لفريق المراقبين المحليين والدوليين لحماسهم وتفانيهم خلال التدريبات السابقة للانتخابات ومراقبة الانتخابات نفسها. وايضا لموظفي جندر كونسيرنس الدولية بليبيا وموظفي مقر المنظمة في لاهاي لدعمها المتواصل من بعيد. واشكر ايضا السيد عبد الرحيم الكيب، رئيس الوزراء الليبي السابق الذي شكرجندر كونسيرنس الدولية لشؤون المرأة لعملها في ليبيا. وأنا آمل حقا في أن الدعم والتشجيع من السيد عبد الرحيم الكيب سيظل في الإدارة الليبية الجديدة.

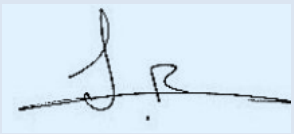

صابرا بانو مديرة جندر كونسيرنس الدولية

بعثة ليبيا لمراقبة شؤون المرأة في الانتخابات

Sabra Bano
رئيسة البعثة
هولندى

Narges Kraim
مراقبة داخلية
ليبيا

Magdalena de Meyer
نائبة لرئيسة البعثة
بلجيكا

Maryuma Tmalla
مراقبة داخلية
ليبيا

Charlemagne Gomez
محللة ومنسقة دولية
المملكة المتحدة

Salima Alfakhri
مراقبة داخلية
ليبيا

Ahlem Bousserwel
مراقبة دولية
تونس

Rabeia Ezzwibi
مراقبة داخلية
ليبيا

Melanie Hyde
مراقبة دولية
أستراليا

Mabjroka Azzlitni
مراقبة داخلية
ليبيا

Katharina Maier
مراقبة دولية
المانيا

Lotfeia Eddwibi
مراقبة داخلية
ليبيا

Fatma Sawwan
مراقبة داخلية
ليبيا

Reema Maana
مراقبة داخلية
ليبيا

Aisha Teetiwi
مراقبة داخلية
ليبيا

Kholoud Zgeera
مراقبة داخلية
ليبيا

Fathia Alezzabi
مراقبة داخلية
ليبيا

Hager Ealhrari
مراقبة داخلية
ليبيا

Nana Essa
مراقبة داخلية
ليبيا

Mofeeda Almosrati
مراقبة داخلية
ليبيا

Ahlam Ltaief
مراقبة داخلية
ليبيا

Laila Elgrabli
مراقبة داخلية
ليبيا

Khadiga Assnosy
مراقبة داخلية
ليبيا

Zainab Titeewi
مراقبة داخلية
ليبيا

Sehaam Mady
مراقبة داخلية
ليبيا

Khireia Ben Dardef
مراقبة داخلية
ليبيا

Assraana Rgia
مراقبة داخلية
ليبيا

Rabia Essa
مراقبة داخلية
ليبيا

Randa Elmsellati
مراقبة داخلية
ليبيا

Entesar Elmhdi
مراقبة داخلية
ليبيا

Fadia Meigel
مراقبة داخلية
ليبيا

Mona Eddagiz
مراقبة داخلية
ليبيا

1. ملخص تنفيذي

1.1 المقدمة

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على أن كل شخص له الحق في المشاركة في حكومة بلده. هذه الحقوق معترف بها عالميا وهي غير قابلة للانفصال. ومع ذلك، على الرغم من أن المرأه تمثل على الأقل نصف الناخبين في معظم البلدان، ولكنها تزال تواجه عدم المساواة في عمليات اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي.

1.2 أهداف البعثة

لا يمكن تجاهل أهمية مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار في ليبيا ويجب دعمها. من أجل القيام بذلك، أرسلت جندر كونسيرنس الدولية لشؤون المرأة بعثة لمراقبة الانتخابات حول قضايا الفروق بين الجنسين ، بالتعاون مع شركائها ، المنتدى الليبي الاجتماعي المدني والاتحاد النسائي الليبي. ونشرت 15 فريقا في ثماني مناطق قي ليبيا، بما في ذلك طرابلس و بنغازي، الزاوية ، مرزق، سبها، أجدابيا، صبراتة وغريان. تم نشر جميع المراقبين قبل يوم من الانتخابات، وراقبوا جميع جوانب الانتخابات من الافتتاح والإغلاق وعدٌ الأصوات. يوجد في هذا التقرير تحليل شامل للإطار ما قبل الانتخابات، والانتخابات نفسها ونتائج الاتخابات.

1.3 السياق

قبل انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012 كانت المرأة لا تتمتع بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكانت لذلك غالبية النساء في ليبيا غير قادرين على المشاركة الفعالة في المجتمع. على الرغم من التمثيل الضعيف في المستويات العليا من الإدارة، سواء في السابق اوالإدارة الانتقالية، المرأة الليبية تدعوا للتغيير بشكل مستمر من خلال وجود المجتمع المدني القوي لمناقشة الخطوط العريضة لقوانين المفوضية العليا للانتخابات، والاتفاق على جدول أعمال مشترك. هذه الأجندة المشتركة تدعم إدراج تدابير خاصة مؤقتة في قانون الانتخابات بالنسبة للمرأة.

ويشمل القانون الأصلي على حصة 10 في المائة بالنسبة للنساء ولكن تم رفضه من قبل مؤسسات المجتمع المدني. فبدلا من ذلك تم إدخال نظام بديل (نظام زيبرا) للمقاعد حيث تم إدراج المرأة في القوائم الحزبية أفقيا وعموديا. ولكن بالرغم من تشجيع هذا النظام لمشاركة المرأة بنسبة أعلى إلا أنه لا يضمن المساواة المطلقة بين الجنسين وبالطبع لا شئ يضمن المساواة في ذلك.

1.4 النظام الإنتخابي

تنقسم ليبيا إلى 13 منطقة انتخابيه وفيهم 13 دائرة فرعية تابعة للمفوضية العليا للأنتخابات. يوجد في هذه المناطق الإدارية 73 دائرة انتخابية. المجلس الوطني العام يضم 200 عضو منتخب من خلال أغلبية مشتركة (مرشحين مستقلين؛ 120 مقعد) ونظام تمثيلي نسبي، (قوائم؛ 80 مقعد).

منذ عام 1972، كان تشكيل الأحزاب السياسية ممنوعة في حكم القذافي، وبالتالي بعد سقوط نظامه وتمهيد الطريق إلى الانتخابات، ازدهر تطوير الكيانات السياسية ، مما أدى إلى تسجيل أكثر من 145 كيان سياسي. في انتخابات 7 يوليو 2012 ترشح 130 كيان سياسي امام 80 مقعد. فسبب كثرة عدد الأحزاب التي رشحت كان من الصعب الحفاظ على النظام زيبرا. ودليل علي ذلك ان 140 أمرأه ترأست القوئم من اصل 376 أي(37 في المائة). اما بالنسبة للمقاعد الفردية 120 لم يشجع فيها المساواة بين الرجل والمرأه فقد كانت نسبة المرأة في المقاعد الفردية 3 في المائه من بين 2548 مرشح

1.5 الإدارة الانتخابية

تؤكد منظمة جندر كونسيرنس الدولية لشؤون المرأة عدد كبير من الموظفات المؤهلات الاتي يعملون في مراكز الاقتراع كانوا إناث وبعضهم كانوا يعملون في مراكز الاقتراع للرجال في يوم الانتخابات. ومع ذلك، فإن مجلس المفوضين الذي يحكم المفوضية العليا للإنتخابات الوطنية يتكون فقط من رجال. وهذا مخالف للمادة 8 من القانون رقم 3 لعام 2012 الذي ينص على وجوب حضور امرأتين من منظمات المجتمع المدني في المجلس. وتقر جندر كونسيرنس الدولية لشؤون المرأة على أن عدد المفوضين انخفض من 17 الى 11 وأن اثنين من عضوات اللجنة السابقة غادرا المجلس. ومن المؤسف عدم استبدال هؤلاء النساء باثنتين آخرين و ان الإدارة المركزية للمفوضية العليا للإنتخابات الوطنية لا تمثل سوى 25 في المائة من الإناث.

1.6 تسجيل الناخبات

أدى تسجيل الناخبين الى أكبر عدد ويساوي 2866 مليون. 45 في المائة منهم من الإناث (1,3 مليون). في أوباري، بلغ ذلك العدد الى 51 في المائة. تم حل مشاكل تسجيل الناخبات بسرعة. وتم ذلك من خلال تضافر جهود المجتمع المدني لتشجيع مشاركة المرأة.

1.7 تسجيل المرشحات

تقريبا 1200 ناخبة سجلوا لترشح 80 مقعد، ومنها ايضا 540 (43 في المائة) من النساء في ظل نظام زيبرا. عدد الأشخاص المسجلين للترشح يقرب الى 2500 شخص. للأسف، نظرا لعدم وجود مرشحات، وعدم كفاية الموارد

المالية والضمان النسبي لنسبة هؤلاء النساء لفوز مقعد نسبي ، فقد رشح فقط 85 امرأة (ثلاثة في المئة من جميع المرشحين المستقلين).

1.8 الحملة الانتخابية

كانت فترة الحملة قصيرة وباهتة في مضمونها وقد فشلت الكيانات السياسية لتضمين أو معالجة قضايا المرأة في برامجها. على الرغم من ان استخدام الإنترنت منخفض جدا، قامت النساء بحملة لإستخدام الشبكات الاجتماعية مثل الفيسبوك وابتعدوا عن حملات الأخرى بسبب القيود الاجتماعية والثقافية. تم تشويه ملصقات لبعض النساء في عدة مناطق ، بما في ذلك العاصمة الليبية ومناطق أخرى مثل بنغازي. حتى الآن، لم تتم أي ملاحقات قضائية.

1.9 مراقبة الانتخابات

وقد تجلى قوة المجتمع المدني من ال4400 مراقبه الانتخابات.وقد وصل مجموع النساء ما يقرب من 17 في المائة من المراقبين. ان المجتمع المدني لعب ايضا دورا هاما في تقديم ونقل وتثقيف الناخبين، ومع ذلك فإنه لم يصل دائما إلى المناطق الريفية واستهدف عدد قليل جدا من الناخبات في البرامج التعليمية.

1.10 مراقبة الانتخابات

لقد خرج عدد كبير من النساء للتصويت من جميع الأعمار ، وخاصة الشباب. احتفل العديد من النساء هذا اليوم بالخروج في مجموعات للتصويت. وقد رافق الكثير من النساء أطفالهن. زار مراقبوا جندر كونسيرنس الدولية لشؤون المرأة أكثر من 150 مركز للاقتراع في ثماني مناطق في البلد. وشهد المراقبون بعض النساء يبكون ويقبلون الأرض شاكرا لله، ويعرضون بفخر اصابعهم المحبرة رمزا للعهد الجديد.

وكذلك كانت هماك مشاركة للانساء في هذا اليوم كعنصر من عناصر الامن في معظم مراكز الاقتراع. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص في سبها وبنغازي. ولوحظ مواد الحملة والحملات في بعض مراكز المعزولة مثل مرزق ، وقد لوحظ رجال الأمن يشجعون الناخبين بكيفية التصويت.ولكن وبشكل عام كانت هذه المحطات تمشي وفقا للإجراءات. في بنغازي كان هناك محاولة لسرقة صناديق الاقتراع، ولكن تم إيقاف المجرمين وأعيدت صناديق الاقتراع إلى المراكز.

في بعض مراكز الاقتراع، في ما يقرب 51 في المائة من المراكز، كانت المرأة في منصب الادارة زاد هذا العدد 82 في المائة في بنغازي و70 في المائة في منطقة الزاوية. تم ادارة مراكز الاقتراع من قبل المدرسين والمهندسين والأطباء وجميعهم تقريبا قد تلقى تدريبات.

كان هناك ايضا من نساء موظفي الاقتراع في بعض مراكز الرجال في العاصمة وبعض المدن الأخرى. قام مراقبين جندر كونسيرنس بتقيم الوضع في محطات الإناث وقد أدلوا بأنها ممتازة وبعضهم بأنها جيدة. تمكنت جندر كونسيرنس الدولية لشؤون المرأة بمراقبة احد محطات اللاجئين (IDPs) في الجنزور وقاموا بتقييم للمحطة وأدلوا بأنها ممتازة. ومع ذلك كان الموظفين غير قادرين على التصويت بسبب تعليمات سابقة.

كان وجود وسائل الاعلام قوي بنسبة الى طرابلس ولكن كانت أقل نسبيا في المناطق الاخرى باستثناء بنغازي. حيث مثلت وسائل الإعلام للمرأة كتلة من المراقبين في يوم الانتخابات وكانت حاضرة في ما يقرب من 80 في المائة من المحطات.

وكان وجود الممثلين السياسيين أكثر في بنغازي والزاوية (40 في المائة) من أي منطقة أخرى. وكانت المراقبة المحلية الموجودة في المحطات تقريبا في جميع أنحاء البلد, التي نشأت بشكل أساسي من شبكة الشاهد.

أصدرت المفوضية العليا للانتخابات الوطنية تعديل 293 الذي سلط الضوء على ضرورة اختيار الوكلاء والمراقبين من مراكز الاقتراع. قد حال التعديل دون تنظيم بشكل متقطع بعض ممثلي الأحزاب المتاحة لمراقبة محطات النساء. ومع ذلك، فإن هذا التنظيم لم يردع دائما المراقبين الرجال المحليين والدوليين من مراقبة مراكز الاقتراع للإناث والعكس صحيح ايضا.

في عديد من المحطات، احتاج النساء المسنات في الغالب الأحيان مساعدة أو إرشادات حول كيفية التصويت. في بنغازي، لم يغادر الناخبين مراكز الاقتراع دون التصويت وبعد ان فهموا تماما كيفية اختيار مرشح على ورقة الاقتراع. كانت هناك مساعدة خاصة للنساء وكبار السن والمعوقين والحوامل عند الحاجة. ومع ذلك شهد بعض الناخبين صعوبات في دخول مراكز الاقتراع في الطابق الثاني.

1.11 تحليل النتائج

اعلان النتائج النهائية للانتخابات كانت في يوم 17 يوليو 2012. حصلت المرأة علي 33 مقعد.
32 لصالح القوائم والاحزاب السياسية ومقعد واحد تحصلت علية أمرأة مرشحه كفرد مستقل
وكان العدد الفعلي لفوز النساء بمقاعد القوائم هي 32 من اصل 80 وهذا ما يعادل 40 في المائة من النساء .

ورغم أن هذا الرقم أقل بكثير في أفغانستان (27.7 في المائة) و أقل في تونس (26.6 في المائة) والعراق (25.5 في المائة) و الإمارات المتحدة (17.5 في المائة) وعمان (18.1 في المائة (في مجلس الشورى)). فإنه يتجاوز معظم الدول العربية بما في ذلك مصر وإيران والأردن وعمان والكويت. وقد كان في جميع هذه الدول انتخابات في العامين الماضيين.

مشاركة المرأة في أول انتخابات لأكثر من أربعة عقود هو بالتأكيد خطوة هامة وإيجابية نحو تحقيق أهمية المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا الجديدة. ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن المساواة لم تتبع فقط من عدد النساء في البرلمان ولكن كيف سيستخدمون اصواتهم للتأثير على السياسة واتخاذ القرار.

نظرا لتشغيل نظام زيبرا، مثلت المرأة في كل دائرة انتخابية. ومع ذلك، فإن تمثيلها على مدى الأحزاب السياسية المنتخبة محدود للغاية. وكان مجموع الاحزاب الذين تمكنوا من الحصول علي 130 مقعد هو 20 حزب سياسي. عدد النساء في الدائرة الانتخابية تختلف من 22 في المائة في سبها و25 في المائة في سرت إلى حد أقصى قدرها من 44 في المائة في طرابلس..

كما كان متوقعا، سيطرت حزب قوة التحالف الوطني وحزب العدالة والبناء من ما يقرب من 60 في المائة من مقاعد المؤتمر الوطني العام وتقسمت المقاعد المتبقية علي 18 الحزب.والجدير بالدكر بأن حزب فوة التحالف الوطني لديه عدد متساو من النساء والرجال في المقابل حزب العدالة والبناء يتكون من 41 في المئة من النساء. وأن خمسة أحزاب أخرى سوف يرشحون امرأة واحدة، في حين أن 13 حزب متبقيا سوف يكون لهم مرشح واحد(ذكر) لتمثيلهم. يترجم ال33 مقعدا إلى 16.5 في المائة من تمثيل النسائي في المجلس الوطني.

1.12 الاستنتاجات

ان هذه الانتخابات التي هي أول انتخابات منذ نحو أربعة عقود حدث ديمقراطي هام للشباب الليبي وأثبتت لكل من في ليبيا وفي المنطقة ان المرأة الليبية مشاركة في الحياة السياسية. ومع ان هذا إنجاز كبير في حد ذاته، ومع كل الديمقراطيات الناشئة، يجب ألا نكون راضين ولا نعتقد ان المعركة قد انتهت. هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، وعلى الرغم من أن المرأة قد تجاوزت الآن الدور الاول من أن تكون ممثلة في المؤتمرولكن يجب الاستمرار في تقديم الدعم لهم. فهي تحتاج إلى من يبنى قدرتها من أجل ضمان أن تصبح قادرة علي التغيير وقادرة على أن تكون لها تأثير كبير على فاعلية وعملية اتخاذ القرار في البلد.

ولهذه الغاية، تؤكد جندر كونسيرنس الدولية لشؤون المرأة على بعض التوصيات الرئيسية من أجل تحفيز العمل وتسخير المزيد من الدعم لضمان مستوى تمكين المرأة التي تحقق حتى الآن وان ينظر اليه كمقياس للتغلب عليه وليس مستوى للحفاظ عليه.

2. الخلفية

2.1 المقدمة

دون مشاركة فعالة للمرأة، و إدماجه في جميع مستويات اتخاذ القرار، لا يمكن تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام.

منهاج عمل بيجين

المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، 1995

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على أن كل شخص له الحق في المشاركة في حكومة بلده (**"لكل مواطن الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده إما مباشرة وإما بإختيار ممثل له بكل حرية"**). هذه الحقوق معترف بها عالميا وهي غير قابلة للانفصال. ومع ذلك، على الرغم من المرأه تمثل على الأقل نصف الناخبين في معظم البلدان، لا تزال المرأة تواجه عدم المساواة في عمليات اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي.

من اهداف المجلس الاقتصادية والاجتماعية أن عدد النساء في المناصب التي تتخذ القرار لا تقل من 30 في المائة بحلول عام 1995 والتي اقرته منهج عمل بيجين في الصين في عام 1995[1]. وقد وضعت هذه المنصة حقوق المرأة في مقدمة سياستها وهذه الحقوق معترف بها عالميا ومستحيل الانفصال بها ولا التصريف.

وعلى الرغم من أن الكثير قد تحقق في السنوات (ال15) الماضية في مجال النهضة بحقوق المرأة ومشاركتها الفعالة في جميع مجالات المجتمع، فان معدل عدد النساء اللاتي يمثلون جميع أنحاء العالم حاليا في الهيئات السياسية لا تزال 20 في المائة. وهذا المعدل في الدول العربية أقل من ذلك وهو الأدنى في العالم ويصل الى 13 في المائة.

بعد قرارات مختلفة من الأمم المتحدة عن مشاركة المرأة في السياسيه وتضافر الجهود على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، هناك اكتساب مجموعة من الفرص لمشاركة المرأة في السياسيه باستمرار. تم وضع علامات لتعزيز الديمقراطية في عديد من البلدان الانتقالية من قبل إدخال نظام الحصص للتعويض عن الحواجز التي لا تزال تواجه المرأة في المشاركة على نحو فعال وعلى قدم المساواة في المجتمع. هذه العقبات ليست سياسية فقط، ولكن تنبع من الحرمان الاجتماعي الاقتصادي والمواقف الاجتماعية والثقافية اتجاه المرأة في جميع المجالات.
العالم العربي، الذي فيه اقل مستوايات مشاركة للمرأة في هيئات اتخاذ القرار، وهذه الحواجز تفاقم من المعايير الاجتماعية الثقافية العميقة في جذور المجتمع الأبوي، والحقيقة أنه لا تشجع المرأة العربية من ان يشكلون جزءا من القوة العاملة الرسمية في البلد. ومع ذلك، فإن الربيع العربي وفر نافذة فريدة لمعالجة والتغلب على هذه العقبات في

[1] منصة بيجين للعمل الذي كانت في بجين، الصين، في عام 1995. وهو برنامج لتمكين المرأة وإلى إزالة جميع العقبات للمشاركة الناشطة من قبل المرأة في جميع مجالات الحياة العامة وخاصة ايضا حصولها على نصيبها الكامل وعلى قدم المساواة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتخاذ القرار السياسي (http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/).

نهاية المطاف. للمرأة الليبية على وجه الخصوص، اعطت انتخابات المؤتمر الوطني العام فرصة حيث يمكن الاسهام بين المرأة والرجل في مستقبل البلد للديمقراطية الشاملة ومشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصاد.

2.2 أهداف بعثة الانتخابات لشؤون المرأة

"نحن ندرك بأن الطريق سيكون طويلا، ولكن بما أننا قد ساهمنا في الثورة، نأمل أن المرأة الليبية ستساعد بكل ما لديها في إعادة بناء بلدنا". المرأة الليبية، المقابلة FIDH/ATFD، جربة، تونس، يوليو 2011.

بناء على سنوات عديدة من البحوث والنتائج والأدلة القولية تبلغنا بشكل واضح أنه لا يمكن تجاهل أهمية دور المرأة في عوامل الديمقراطية بل يجب دعمها وينبغي استثمار الجهود من قبل الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي من أجل تعزيز مشاركة المرأة في انتخابات 7 يوليو. وهناك نهج شامل يدعم هذه الجهود لتحليل التقدم الذي صار حتى الآن وآثاره على التنمية المستقبلية وتمكين المرأة. ولهذه الغاية سعى موظفون منظمة جندر كونسيرنس الدولية لشؤون المرأة لتقديم الدعم الذي ساهم في بناء قدرات المرأة الليبيةٍ للتغيير السياسي، كقيادات في السياسة والمجتمع المدني، والأهم من ذلك، كنساء متواصلات بشبكة أوسع إقليميا ودوليا الداعمة لتحقيق تقدم مستمر في المستقبل.

من أجل التأكد من مستوى المشاركة الحقيقية للمرأة في تنمية مستقبل الديمقراطية في ليبيا من الضروري ان تدمج تجربتهم بشكل صحيح قبل وأثناء وبعد العملية الانتخابية وتقييم المسائل المحددة التي يواجهنها كنساء في مجتمعاتهم وكأفراد وكجزء من هذه العملية. تجربة المرأة في العملية الديمقراطية متنوعة، وتتراوح من المشاركة كناخبين او مشاركة بصفة مراقبين، اوكمرشحين اومسؤولي الانتخابات. وبناء عليه، ينبغي تحليل شامل ينطوي على تقييم نقدي لمدى قدرة النساء علي المشاركة بحرية في العملية الانتخابية وإلى أي درجة كانوا قادرين على المساهمة في إدارة وتنظيم العملية الانتخابية. عندها فقط يمكن التحدد ما إذا كانت المرأة قادرة على المشاركة حقا أم لا. والتوصيات الناتجة هي تحسين العملية الانتخابية للمرأة في الانتخابات المقبلة الديمقراطية الليبية، على الصعيدين المحلي والوطني.

ومن أجل تحقيق أهدافها، أجرت منظمة جندر كونسيرنس الدولية لشؤون المرأة ، بالتعاون مع شركائها: المنتدى الليبي للمجتمع المدني والاتحاد النسائي الليبي دورات تدريبية مكثفة على مدى يومين علي طريقة مراقبة الانتخابات من المنظور الفروق بين الجنسين. وقد تم اختيار 25 امرأة من مناطق مختلفة للمشاركة في التدريب وكذلك 6 مراقبين دوليين. تم توزيع 15 فريقا من النساء في 8 مناطق في البلد بما في ذلك طرابلس، بنغازي، الزاوية ، أوباري ، سبها، صبراتة وغريان. تم توزيع المراقبين قبل الانتخابات بيوم واحد ، وراقبوا جميع جوانب عملية الاقتراع، من فتح محطة الاقتراع وإغلاقها وعد الاصوات. وأجرى تحليل شامل لإطار ما قبل الانتخابات، والانتخابات نفسها والنتائج.

بعثة ليبيا الانتخابات لشؤون المرأة

2.3 خريطة التوزيع

2.4 السياق

لم تتمتع المرأة في ظل نظام القذافي بحرياتها وحقوقها السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وبالتالي فإن معظم النساء لم يتمكنوا من المشاركة الفعالة في المجتمع. كان اي نوع من النشاط السياسي ، بما في ذلك القدرة على تكون الأحزاب السياسية في ظل النظام السابق ضرب من المستحيل. خلال فترة حكمه (42 عاما)، 4 نساء فقط قد احتلوا مناصب وزارية في وزارات الثقافة والإعلام والشؤون الإجتماعية[2]. عند سقوط النظام، لم يكن هناك سوى وزيرة واحدة - في وزارة المرأة والأسرة والطفولة[3]. في أعقاب سقوط نظام القذافي في أكتوبر 2011، وشمل المجلس الوطني الإنتقالي امرأتين عندما أنشئ ، احداهما تم تعينها كمسؤولة عن الشؤون القانونية ، السيدة سلوى فوزي

[2] المصدر: http://arabwomenspring.fidh.net/index.php?title=Libya

[3] المصدر: http://arabwomenspring.fidh.net/index.php?title=libya

الدغُلً. في نوفمبر 2011 ، أعلن المجلس الوطني الإنتقالي تشكيل حكومة جديدة ، وشملت امرأتين من أصل 28 وظيفة: فاطمة الحمروش كوزيرة لوزارة الصحة الليبية، ومبروكة شريف كوزيرة لوزارة الشؤون الاجتماعية[4].

على الرغم من ضعف التمثيل في المستويات الإدارية العليا ، سواء في السابق أوالإدارة الإنتقالية الحالية، أيدت المرأة الليبية باستمرار التغيير من خلال وجودها في المجتمع المدني . فيما يتعلق بإدراج آراء المرأة والمنظمات الإجتماعية المدنية في الصياغ الفعلي للقوانين الإنتخابية ، أطلقت اللجنة الإنتخابية للمجلس الإنتقالي الوطني عملية التشاور العام في 1يناير 2012. ذهب مجموعات من المجتمع المدني لتحليل مشروع وعرض تعليقاتهم الى المجلس الإنتقالي الوطني. تحرك النساء في ليبيا تم بكفاءة ، وصار التعامل مع خبراء دوليين وقوميين في سلسلة من المشوارات مع النساء والشباب لمناقشة الخطوط العريضة مع المفوضية الإنتخابية للقوانين والى الإتفاق على جدول أعمال مشتركة. تم في جدول الأعمال المشترك دعم ادراج تدابير خاصة مؤقتة في قانون الإنتخابات بالنسبة للمرأة. كانت حصة من 10 في المائة موصى بها في الاول. ومع ذلك، فإن العديد من مجموعات النساء، بما في ذلك صوت المرأة الليبية ومنظمة حقوق الليبية، وصفت هذا الرقم بأنه "فضيحة" بسبب أنه منخفض جدا، وسيمثل الحد الأقصى للحصول على مقاعد النساء بدلا من الحد الأدنى الممكن. ونتيجة لذلك تركز النقاش على نسبة معينة، بدلا من فهم أعمق ويكون النقاش حول فكرة التدابير الخاصة المؤقتة. في حين لم تدرج حصة في الصيغة النهائية لقانون الإنتخابات الرسمية، وتم تضمين مقياس متواضع خاص لقوائم التمثيل النسبي.

[4] المصدر: http://arabwomenspring.fidh.net/index.php?title=libya

3. الإطار العام للانتخابات الليبية

3.1 الإطار القانوني

وفقا لسقوط نظام القذافي، تم صياغ ميثاق دستوري للفترة اللإنتقالية. وينص الميثاق على ان جميع الليبيين متساوون أمام القانون، وانهم يتمتعون على قدم المساواة بالحقوق المدنية والسياسية، وان لديهم نفس الفرص وأنهم جميعا خاضعون لنفس الواجبات العامة، وانه لا مجال للتمييز او التفرقه بسبب الدين أو العقيدة أو القبيلة أو اللغة أو الثروة أو الحالة سياسية أو الإجتماعية (المادة 6). لا توجد أي إشارة إلى الجنس كأساس للتمييز. ولقد تكفلت الدولة بضمان جميع الفرص للمرأة التي تسمح لها بمشاركة بنشاط في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ولكنها لا تضمن هذه الفرص "على قدم المساواة مع الرجال".

ليبيا عضو بمعهدات دولية مختلفة لحقوق الإنسان والمتعلقة بحقوق النساء. وهي ايضا من الدول الموقعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،[5] والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[6]. وصدقت أيضا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[7] في عام 1989 مع تحفظان على المادتين 2 و 16 (c) و (d) المتعلقتان بالميراث والزواج والطلاق ولحضانة الأطفال[8]. و بعد سنوات في وقت لاحق، أبلغت ليبيا الامم المتحدة من جديد التحفظ العام، واعتزام استبدال التحفظات الأولية، مشيرا إلى أن "الإنضمام لا تتعارض مع قوانين الأحوال الشخصية المستمدة من الشريعة الإسلامية".

وقد صدقت ليبيا أيضا العديد من العهود الإقليمية بما في ذلك الإتفاقية الإفريقيا لميثاق حقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة[9] في إفريقيا (2003) وهي ايضا عضو في جامعة الدول العربية. وهي ايضا موقعة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان[10] وبيان القاهرة.

3.2 المجلس الوطني الإنتقالي

خلال الثورة والحرب الليبية، تم إنشاء المجلس الوطني الانتقالي باعتباره المجلس التنفيذي لتولي مهام الحكومة في المناطق الخاضعة لسيطرة الثوار. أبلغ اعلان تأسيس المجلس يوم 27 فبراير 2011 في بنغازي وكان غرضه "ليكون الوجه السياسي للثورة". ونشأ فريق اداري يوم 5 مارس 2011. في أغسطس 2011 أصدر المجلس

[5] معاهدة متعددة الأطراف التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1966 وهي تلزم أطرافها على الحقوق المدنية والسياسية

[6] معاهدة متعددة الأطراف التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1966 التي تلزم أطرافها على العمل نحو منح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[7] اتفاقية دولية تبنت في عام 1979 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. ووصفها بأنها وثيقة دولية لحقوق المرأة.

[8] تحفظت ليبيا بأن هذه المواضيع سوف تحكمها الشريعة الإسلامية

[9] المعروف باسم بروتوكول مابوتو، وهو يضمن حقوق المرأة لبما في ذلك الحق في المشاركة في العملية السياسية، وفي المساواة الاجتماعية والسياسية مع الرجل، من أجل السيطرة على صحتهم الإنجابية، ووضع حد لتشويه الأعضاء التناسلية للنساء.

[10] تبنت جامعة دول العربية في عام 2004 الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وتؤكد فيه المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ، وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام.

اعلان دستوري[11] التي يحدد خريطة طريق انتقال ليبيا إلى الديمقراطية. وشمل هذا جدول زمني ضيق لإصدار قانون انتخابي، ولجنة انتخابية في حدود 90 يوما من إعلان التحرير[12] التي بدوره استعد للإنتخابات والتي ستجرى في ضمن حدود 240 يوما من هذا التاريخ نفسه[13].

3.3 المفوضية العليا للانتخابات الوطنية

أنشأ المجلس الوطني الإنتقالي بموجب القانون رقم 3 - 2012 في منتصف يناير 2012 المفوضية العليا للإنتخابات الوطنية. وينص القانون على 17 عضوا مستقل في اللجنة[14]-[15] التي أنشئت للإشراف على بناء وإدارة عملية الإنتخابات. ويكون مقر المفوضية العليا في طرابلس، وتقوم بإنشاء 13 دائرة فرعية أخرى في 13 منطقة إنتخابية. هذه اللجنة تعد هيئة وطنية ولديها الأهلية القانونية وكشف مالي مستقل زتقزم بالمهام التاليه:

1 -الإعداد والتنفيذ والإشراف ورصد الإنتخابات للمؤتمر الوطني العام وإعلان نتائجها وفقا لمبادئ واعتماد قواعد العملية الانتخابية في قانون الانتخابات.
2 -رفع مستوى الوعي العام بأهمية الانتخابات وتشجيع الناس على المشاركة فيها
3 -وضع مبادئ توجيهية للعملية الانتخابية من أجل تحقيق التقدم وتنفيذ قانون الانتخابات
4 -تسجيل الناخبين وإعداد ومراجعة سجلاتهم
5 -تشكيل لجان متخصصة للعملية الانتخابية، والتصويت، والعد وجدولة الانتخابات
6 -اختيار موعد لقبول استمارات الطلب للترشيح وتسجيل المرشحين
7 -اعتماد المراقبين المحليين والدوليين والممثلين عن المرشحين
8 -وضع آلية لتلقي الشكاوى والمظالم التي تقع واتخاذ القرار فيها وفقا لقانون الانتخابات
9 -تحديد فترة الحملات الانتخابية والرقابة عليها
10 - تنظيم الانتخابات لليبيين المقيمين في الخارج في البلدان التي تحددها المفوضية العليا وإمكانية إجراء الانتخابات في هذه الدول بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي

3.3.1 المؤتمر الوطني العام

مسؤوليات المؤتمر الوطني العام ملخصة في الإعلان الدستورية من أغسطس 2011 والتعديل الدستوري رقم 1 – 2012 من آذار 2012. المسؤوليات الرئيسية للمؤتمر الوطني العام ذات شقين:

[11] تم تعديلها في وقت لاحق من قبل التعديل الدستوري رقم 1 - مارس 2012
[12] أعلنت ليبيا التحرير في يوم 23 أكتوبر 2011
[13] كان من المتوقع أصلا أن تجرى الانتخابات في يوم 19 يونيو 2012 لكنها تأخرت حتى يوليو 7
[14] تم تعديل هذه القوانين مرتين رقم 31 و 44-2012 إلى عضوية نهائي 11
[15] في أواخر أبريل 2012، تم استبدال خمسة أشخاص أعضاء اللجنة،

1 -تعيين رئيس الوزراء، الذي يقوم بدوره بتسمية الحكومة، ضمن حدود 30 يوما من الاجتماع الأول للمؤتمر الوطني العام.

2 -تشكيل الجمعية التأسيسية لصياغة دستور البلد[16] ، ضمن حدود 30 يوما من الاجتماع الأول للمؤتمر الوطني العام، وهي خارج عضوية المؤتمرالوطني العام. فقد وضع يوم 9 أغسطس 2012 علامة بمناسبة تسليم السلطة رمزيا من المجلس الوطني الإنتقالي إلى المؤتمر الوطني العام. ولهم المسؤلية بإختيار حكومة مؤقتة لتولي المسؤولية من المجلس الوطني الإنتقالي ، وسوف تستمر في توجيه البلد حتى تتم الإنتخابات الجديدة التي تم تأسيسها على الدستور الجديد، ويصاغ هذا الدستور من قبل السلطة التأسيسية المكونة من 60 عضوا.

3.3.2 النظام الانتخابي

وتنقسم ليبيا إلى 13 منطقة إدارية برئاسة 13 دائره فرعية تتبع المفوضية العليا للانتخابات الوطنية. و يقع ضمن هذه المناطق الثلاثة عشر 73 دائرة انتخابية.

و يضم المؤتمر الوطني العام 200 عضو منتخبين عبر نظام مزدوج مكون من نظام فردي (مرشحي التمثيل الأغلبي, 120 عضو) و نظام حزبي (التمثيل النسبي, قوائم مغلقة – 80 عضو). وينقسم نظام التمثيل الأغلبي إلى نظامي الفوز للأكثر أصواتا و التصويت غير القابل للتحويل و جرى تطبيقه في 69 دائرة من الدوائر ال 73. في 40 من هذه الدوائر كان الناخب قادراً على أن يصوت لمرشح واحد لمقعد واحد في كل من هذه الدوائر, أما الدوائر ال29 المتبقية فكان فيها أكثر من مقعد واحد. و تم حساب عدد المقاعد المخصصة لكل حي انتخابي و بناءً على ذاك لكل دائرة وفقاً لعدد السكان, حيث كانت غريان و طرابلس و بنغازي الأكثر كثافة بالسكان.

[16] ومع ذلك، أعلن المجلس الوطني الانتقالي قبل وقت قصير من الانتخابات، 5 يوليو 2012، وبدلا من ذلك تم انتخاب الجمعية مباشرة في وقت لاحق.

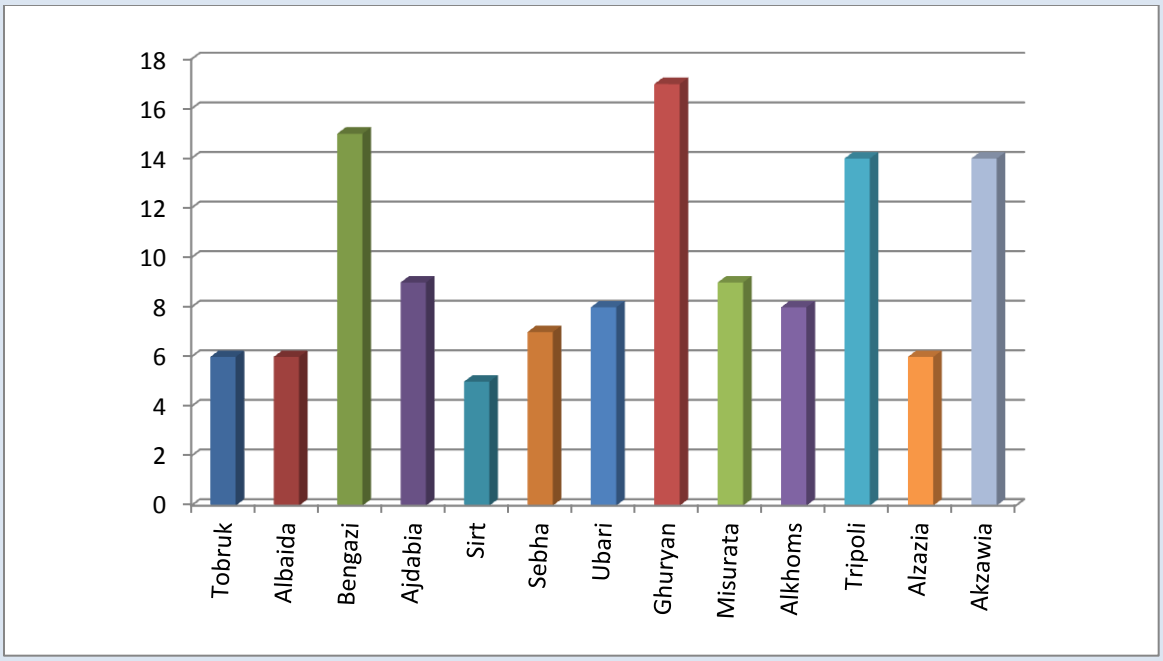

القائمة 1: عدد المقاعد الأغلبية لكل دائرة انتخابية

ولإنتخاب المقاعد ال 80 المتبقية, تم جمع ال73 دائرة إنتخابية في 20 دائرة انتخابية تعتمد النظام النسبي وانتخب الناخبون المرشحين المنبثقين من 130 كيانا سياسيا في قوائم مغلقة[17].

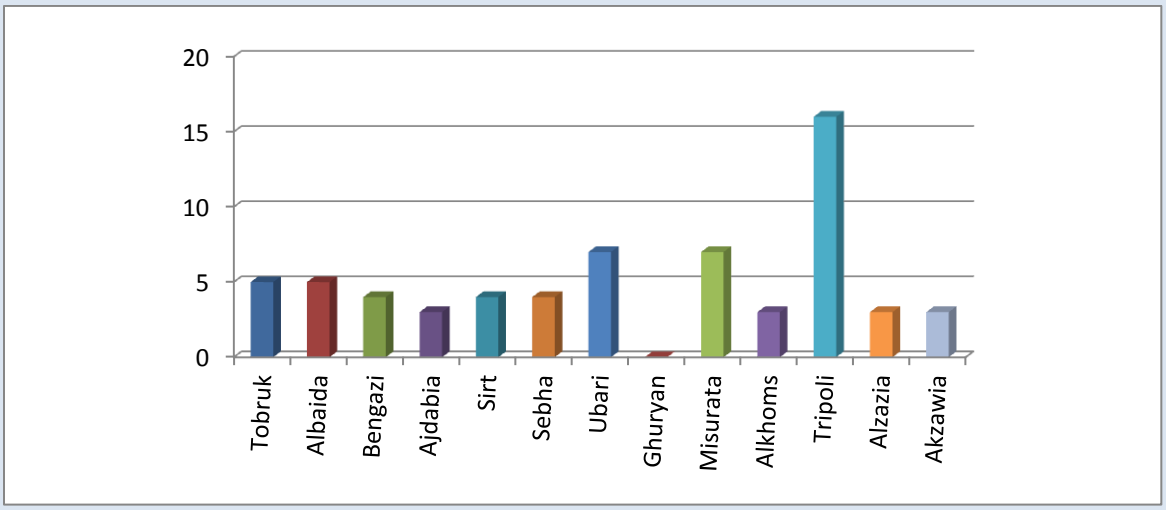

القائمة 2: عدد المقاعد النسبي في كل دائرة انتخابية

[17] تم تسجيل مجموعه من 145 كيان سياسي، ولكن فقط 130 كيان سياسي مختلفة كانت فعلا في الانتخابات يوم 7 يوليو 2012.

و جرت مناقشات كثيرة بشأن كيفية تعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. و كما ذكر أعلاه فقد أقترح المجلس الوطني الانتقالي حصة 10% للنساء, و قد عورضت نسبة ال 10% بشدة من قبل المجتمع المدني, و بالتالي عندما نشر القانون الانتخابي الذي اعتمد في 28 كانون الثاني 2012 لم يتضمن أي حصة. و مع ذلك فقد أدرجت تدابير خاصة متواضعة بوجوب تضمن مقاعد التمثيل النسبي نظام "زيبرا" بديل حيث يتم إدراج النساء في القوائم الحزبية أفقيا وعموديا. و شجع نظام زيبرا نسبة أعلى من النساء على المشاركة ومع ذلك فإنه لا يضمن المساواة بين المرأة والرجل دائما بين الأحزاب و بالطبع لا يضمن بأي حال من الأحوال أن يتم انتخاب عدد من النساء يساوي عدد الرجال. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص في الانتخابات الليبية، حيث أن عدة عوامل حالت دون الحفاظ على المساواة بين الجنسين في جميع المجالات.

3.4 الكيانات السياسية

يضمن نظام زيبرا البديل المساواة المزعومة بين الجنسين من خلال وضع الرجال والنساء في القوائم. إذا كان الكيان السياسي ممثل في أكثر من دائرة انتخابية واحدة، ينبغي تطبيق نفس الشئ على مستوى أفقي.

منذ عام 1972 منع القذافي تشكيل أحزاب سياسية وبالتالي بعد سقوط نظامه وتمهيدا للإنتخابات ازدهر تطوير الكيانات السياسية. مما أدى الى أكثر من 145 تسجيلا لكيانات سياسية. عند انتخابات 7 تموز 2012 ، أوفدت 130 مرشح من الكيانات سياسية. وفي أعقاب الإنتقال وخاصة مع العثور على الحرية السياسية الجديدة ، فقد شهد عام 2012 ولادة كيانات سياسية جديدة[18]-[19]. هذا بالطبع علامة على الرغبة في تعزيز التنوع السياسي ولكن في كثير من الأحيان، بسبب ذلك عدم وجود منصة سياسية ثابتة، ولكن الفصائل المختلفة تميل إلى إقامة العديد من الأحزاب سياسية جديدة بدلا من حشد الدعم حول مجموعات قليلة ومنظمة بالفعل. هذه مشكلة متكررة في الديمقراطيات الجديدة الناشئة من النظام الدكتاتوري وهي واحدة من المشاكل العديدة التي تؤثر على تنمية الديمقراطية. في المقابل، يمكن لعدد كبير من الأحزاب السياسية تؤدي إلى تشكيل حكومة مجزأة، وفي بعض الحالات يمكن أن تعمل من أجل تعزيز هيمنة السياسية للأحزاب الشائعة التي أنشئت بالفعل.

بسبب حقيقة أن الكثير من الأحزاب السياسية رشحت للانتخابات كان من الصعب الحفاظ على نظام زيبرا أفقيا وعموديا (القائمة: 2).

[18] سجل في تونس ما يبلغ من 70 حزبا سياسيا بعد سقوط النظام في أوائل عام 2011

[19] أفغانستان لديها 100 أحزاب سياسية امسجلة في انتخابات 2010 وعلى الرغم من اعتماد نظام SNTV الذي بفضل مرشحين أفراد على نظام التمثيل النسبي.

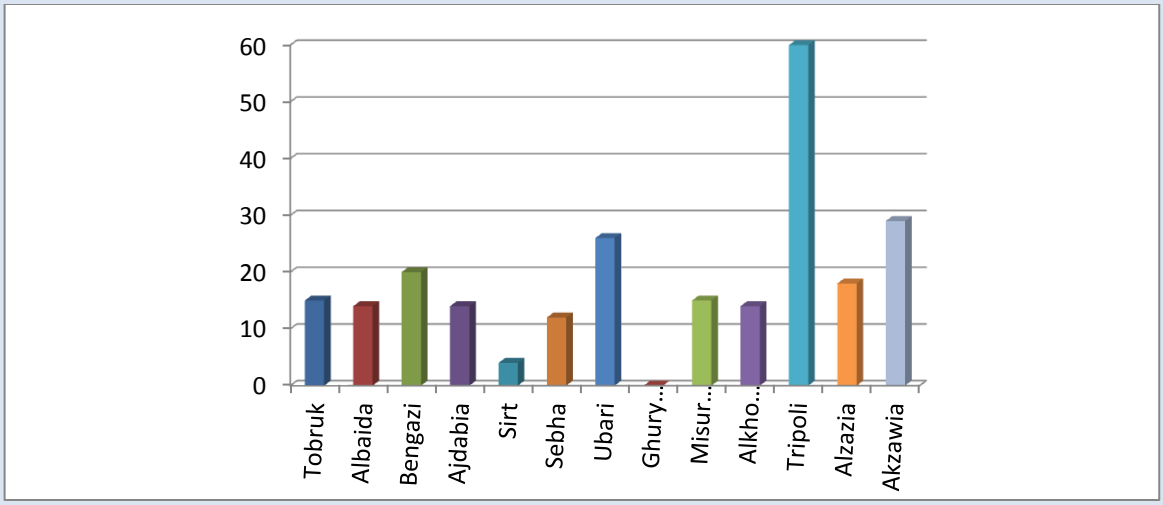

القائمة 3: عدد الكيانات السياسية الممثلة في دوائر الانتخابية

أكثر من 60 في المائة (77 من 130) من الأحزاب السياسية في منطقة انتخابية واحدة. وتم تسجيل 12 في المائة (15 من 130) و 10 في المائة (13 من 130) من الأحزاب السياسية في اثنين وثلاث مناطق. عدد الكيانات الذي سجلت الناخبين في عشرة مناطق أو أكثر تصل إلى تسعة كيانات أو أقل من سبعة في المائة من جميع الكيانات الذين أداروا. وعلاوة على ذلك، فإن الحقيقة أن فقط 26 من أصل ال130 كيانات ممكنة سجلوا في عدد متساوي من الدوائر (بدلا من العدد الفردي للمناطق)، أخفضت كمية الأحزاب التي كانت ملزمة لنفس العدد من النساء في قوائمها مثل الرجال.

لم يكن هناك في الواقع سوى أربعة كيانات سياسية التي كان عدد المرشحات فيها أكبر من المرشحين: - منها الترقية وتجديد - (رقم الاقتراع 67)؛ المنظمة الوطنية الليبية المتحدة (رقم الاقتراع 19)؛ الحزب المؤهل الديمقراطي - (رقم الاقتراع 96) ولبيك يا وطني (رقم الاقتراع 79). في البلد كلها كانت المرأة ترأس 140 قوائم حزبية من ال 376 الممكنة (37 في المائة). وبناء عليه كان غالبية الأحزاب تضمن بأن رجلا يرأس قوائمها.

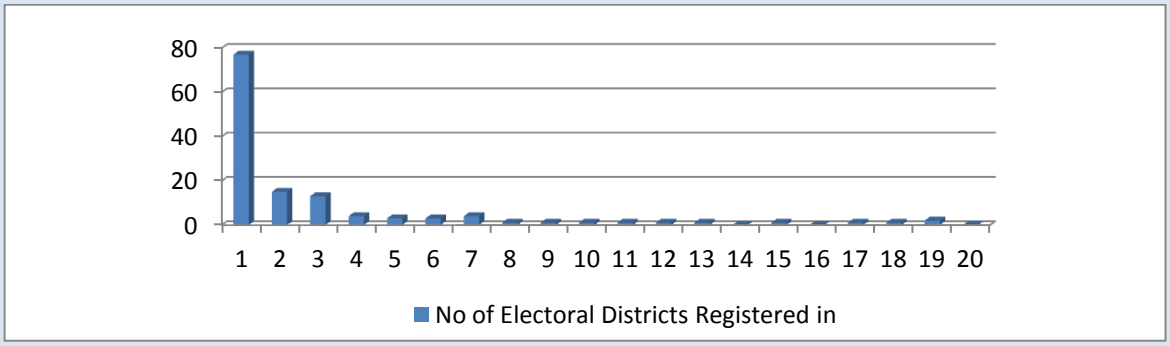

القائمة 4: عدد الدوائر الانتخابية وكل كيان سياسي مسجل فيه

ال120 مقاعد المتبقية لم تشجع المساواة بين الجنسين اطلاقا، وثلاثة في المئة فقط من المرشحين ال 2548 كانوا من النساء. وعلاوة على ذلك، كانت الأغلبية (61 في المائة) من هؤلاء النساء إما في طرابلس (28 في المائة) أو بنغازي (23 في المائة)، مما قل من فرصهن في اتخاذ مقعد خارج هذه المناطق. انخفاض عدد النساء لترشيح المقاعد (الأغلبية) المستقلة يدل على العقبات أن عديد من هذه النساء تواجه بما في ذلك عدم القدرة المادية للحملة والقيود المفروضة على الترشح المستقل دون دعم من حزب او موقف سلبي من المجتمع يتجه ضد المرأة في هيئات اتخاذ القرار .

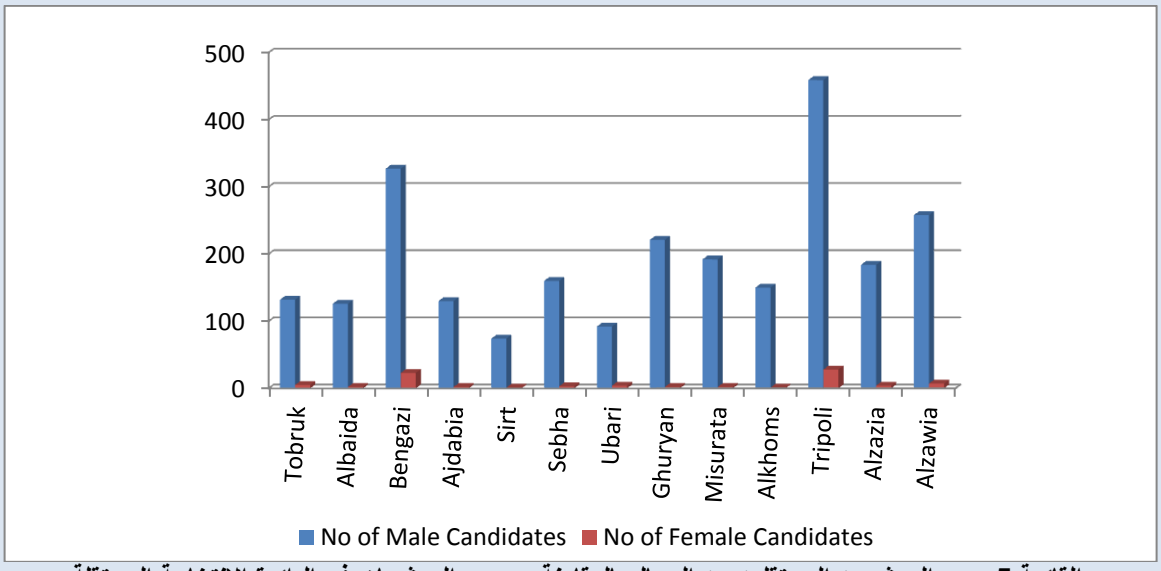

القائمة 5: عدد المرشحين المستقلين من الرجال بالمقارنة مع عدد المرشحات في الدائرة الانتخابية المستقلة

3.5 المرأة في إدارة الإنتخابات

نورى العبار - رئيس المفوضية الوطنية العليا الانتخابات

لم تستطع منظمة جندر كونسيرنس الدولية لشوؤن المرأة أن تقوم بإجراء دراسة حول نسبة الذكور و الإناث في المفوضية العليا للإنتخابات الوطنية, لكنها استطاعت أن تكون فكرة إجمالية عن الوضع. لكن التزام المفوضية العليا للإنتخابات الوطنية بتوظيف النساء خصوصا في المستويات الدنيا من هيكليتها بالفعل شجع منطمة جندر كونسيرنس الدوليه لشوؤن المرأة. و علاوة على ذلك سر جندر كونسيرنس الدولية لشوؤن المرأة أن ترى أن الكثير من رؤساء مراكز الاقتراع نساء. مع ذلك شعرت جندر كونسيرنس الدولية بالإحباط إذ لم يتم استبدال المفوضتين اللتين رحلتا في شهري أيار و حزيران على التوالي. أما مجلس المفوضين اللذي يدير المفوضية العليا للإنتخابات الوطنية واللذي عين أعضاؤه الأصليون من قبل المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ 7- شباط - 2012 فيتألف الآن تماما من الرجال. و هذا مخالف للمادة 8 من القانون رقم 3 لعام 2012 الذي ينص على أن امرأتين من منظمات المجتمع المدني يجب أن تكون حاضرتين. أيضا تم تخفيض حجم اللجنة من 17 إلى 11 عضو بموجب تعديلين على القانون رقم (3) إذ أن عملية صنع القرار أثبتت أنها مرهقة و أدت إلى تأخير غير عملي. وعلاوة على ذلك فقد تم استبدال 5 من أعضاء اللجنة في أواخر أبريل.

وتتألف الإدارة المركزية للمفوضية العليا للإنتخابات الوطنية من 102 شخص 25 في المائة تقريبا من أعضائها من النساء. ومع ذلك، فإن غالبية هؤلاء النساء ليسوا في مناصب صنع القرار. ومع ذلك شجعت منظمة جندر كونسيرنس الدولية لشوؤن المرأة أن ترى أن أكثر من 40 في المائة من موظفي إدخال البيانات خلال فرز الاصوات كانوا من النساء و أن خمسة من رؤساء الأقسام التسعة في مركز الإحصاء ورئيس قسم قاعدة البيانات كانوا نساء.

و لم تتمكن منظمة جندركنسيرنس الدولية لشوؤن المرأة من التأكد من الإحصاءات حول عدد النساء اللواتي عملن في مكاتب الإدارة الفرعية في أنحاء المقاطعات ال 13 الانتخابية، ولكن ومع ذلك كانت قادرة على جمع معلومات عن عدد النساء المشاركات بصفة عامه في خمس من الدوائر الانتخابية. و من الملاحظ أن منطقتي الخمس و الغريان لم ترشحا أي نساء أما في طرابلس فقد فاق عدد المدربات أمثالهم من الرجال.

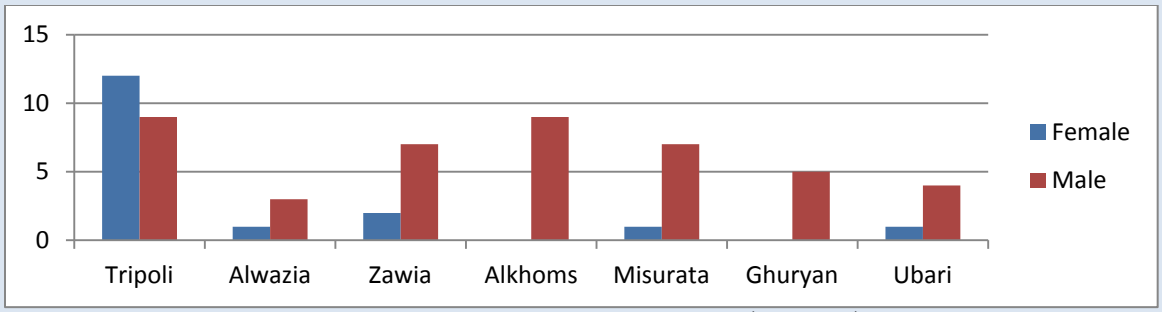

القائمة 6: مقارنة بين عدد المدربات النساء والرجال والتعليم الناخبين

3.6 تسجيل الناخبين

يحدد القانون رقم 4 للمجلس الوطني الانتقالي معايير التأهل للتصويت, يجب أن يكون ليبيي الجنسية وقد بلغ 18 عام ومتمتع بالأهلية القانونية الكاملة، وأن يكون مسجل في سجل الناخبين الوطني و لم تتم إدانته بجناية أو جنحة إخلال بالشرف إلا إذا رد إليه اعتباره. و لا يسمح لأعضاء المؤسسات العسكرية الرسمية التصويت.

وكان من المقرر أن يتم تسجيل الناخبين على مدى أسبوعين ولكن تم تمديد الفترة لأسبوع واحد من أجل إتاحة المزيد من الوقت للناخبين المحتملين للتسجيل. و تمت عملية التسجيل في الفترة ما بين 01 إلى 21 أيار 2012 في 1548 مركز محلي للتسجيل عبر ليبيا. حيث تم تسجيل عدد قياسي من الناخبين (2.866 مليون) مما تشكل نسبة 80% من العدد المقدر للسكان المؤهلين للأنتخاب[20]. ومما يثلج صدر منظمة جندر كونسيرنس الدولية لشوؤن المرأة النسب العالية للنساء المسجلات التي وصلت إلى 45% (أكثر من 1.3 مليون) من العدد الإجمالي للمصوتين,حيث بلغ الرقم في أوباري 51 في المائة.

وحدثت صعوبات مثل فتح مراكز منفصلة للرجال والنساء في بعض المناطق في الأيام القليلة الأولى من تسجيل الناخبات , لكن سرعان ما تم حلها من قبل المفوضية العليا للإنتخابات الوطنية و استطاعت النساء التسجيل بيسر. وقد تعززت الجهود الرامية إلى تشجيع النساء على التسجيل من خلال دعم المجتمع المدني خلال فترة التسجيل حيث كثفت حملة التوعية و قامت بطرق الإبواب بيت إلى بيت لإعلام المرأة بحقوقها وكيفية التسجيل. هذه الجهود التي المتضافرة أدت إلى زيادة كبيرة في عدد النساء في نهاية فترة التسجيل التي بدأت بأعداد منخفضة من النساء المسجلات بالفعل

[20] لا يمكن الا ان نقدر عدد الناخبين لعدم وجود تقرير رسمي حتى اليوم 2006.

لتتاح لهن الفرصة للادلاء بأصواتهن. و قامت المفوضية العليا للإنتخابات الوطنية بتجهيز ست مناطق حيث يستطيع النازحون التسجيل والتصويت فيها. وشملت هذه المناطق بنغازي و سرت و سبها وغريان و الخمس و طرابلس. فأن اجمالي عدد اللاجئين يساوي 14104، ومنهم 7087 من النساء[21]. و على الرغم من ذلك فقد أفيد أن عددا كبيرا من النازحين اللذين كانوا بلا هوية حرموا من التسجيل والتصويت بسبب صعوبة إثبات أنهم يحملون الجنسية الليبية[22].

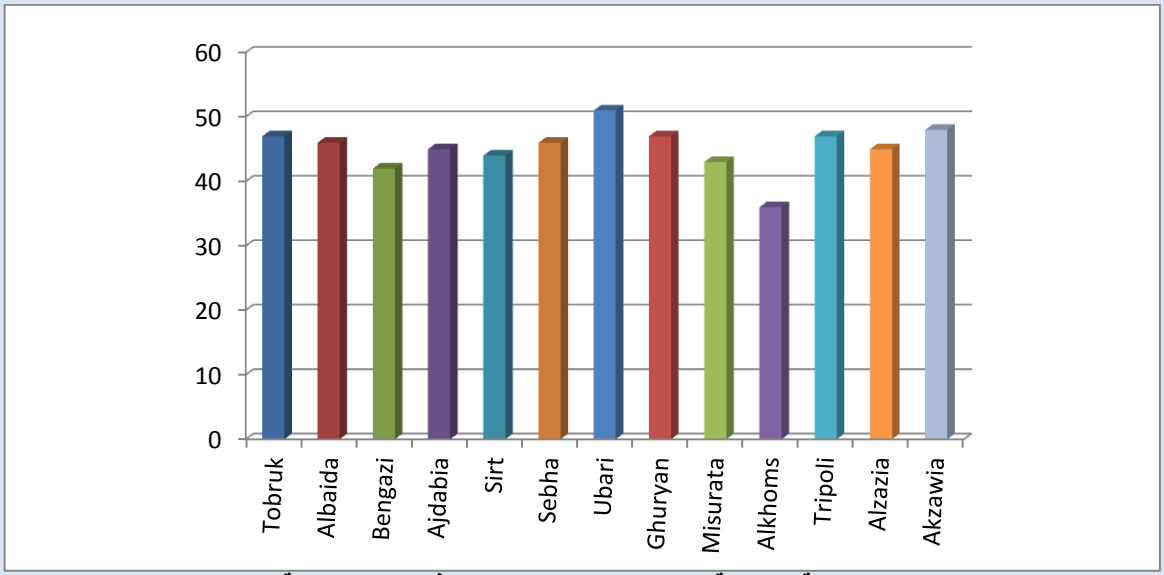

القائمة 7: نسبة النساء المسجلات للتصويت في دائرة انتخابية.

3.7 تثقيف الناخبين، ودور المجتمع المدني

توسع نمو المنظمات الاجتماعية المدنية بسرعة منذ الثورة ومع المرأة التي تطالب بحقوقها السياسية والمدنية الكاملة والمشاركة في عمليات اتخاذ القرار. وبناء على ذلك أصبحت مشاركة المرأة في الشؤون السياسية أكثر وضوحا. وكذلك الاهتمام الكبير من النساء في هذه العملية عزز المشاركة في عملية الرقابة التي اعتمدت على أكثر من 4600 مرأة ليبية لمراقبة الإنتخابات والتي تبلغ 18 في المائة من جميع مراقبي الانتخابات.

أدت المنظمات الاجتماعية المدنية وخاصة المنظمات النسائية طريقة في قديم تثقيف الناخبين. وكان هناك ضغط على الوقت لإجراء تثقيف الناخبين بسبب المهلة القصيرة للإنتخابات والجداول الزمنية الضيقة المتاحة لتنفيذ الإنتخابات.

وعلاوة على ذلك، كان تثقيف الناخبين مشروط من قبل القرارات التنفيذية من قبل السلطات الليبية. بدأ تثقيف الناخبين في أوائل أيار، تكتسب زخما كبيرا نحو نهاية يونيو حتى الانتخابات في يوم 7 يوليو 2012. على الرغم من الجداول الزمنية الضيقة، كان هناك حماس في المشاركة في هذه الانتخابات وكانت النساء تخرج في بعض

[21] المصدر "Voter Statistics" – www.hnec.ly

[22] كام هناك حاجة إلى جواز سفر أو دفتر عائلي لإثبات الجنسية

الحالات بالعشرات وتستهدف بعض برامج تثقيف الناخبين النساء على وجه التحديد ، وأنتجت ملصقات وأشرطة فيديو مختلفة من أجل تشجيع مشاركة المرأة في الانتخابات. للأسف كان استخدام أشرطة الفيديو والملصقات ليست دائمة على نطاق واسع نظرا لفترة قصيرة من الوقت المتاح لإنتاجها وبالتالي بقي قليل من الوقت لنشرهم.

Source: HNEC

تثقيف الناخبين والتثقيف المدني هو ركن من أركان كل انتخابات ديمقراطية وتساهم في فهم ومعرفة الناخبين للعملية الانتخابية. في ليبيا كان الوقت المتاح لا يكفي لنقل هذه المعلومات ببساطة. وحقيقة أن الانتخابات الديمقراطية لم تحدث في أكثر من أربعة عقود يعني أن النساء والرجال على حد سواء لا يعرفون إلا قليلا في أساسيات الإنتخابات وسبب وجودها، ولم يكن هناك معلومات كافية بشأن كيفية التصويت. فقد بذلت جهود لنشر المعلومات على قدر الإمكان قبل الانتخابات ولكن كثير من النساء وخاصة الكبار في السن، واجهوا صعوبات عند التصويت وطلبوا المساعدة. وكان هذا واضحا بشكل خاص في المناطق الريفية. في معظم الأحوال، كان هناك مشاكل عند النساء في

فهم العملية الانتخابية بما في ذلك كيفية الإدلاء بأصواتهم وسبب هذا ان في معظم الحالات منحت بطاقتين الاقتراع للافراد والقوائم. العديد من النساء أقروا بأنهم لا يعرفون النظام الانتخابي ودور المجلس الانتقالي العام بعد الانتخابات. ربما كان مستوى فهم العملية سبب لنسبية البطاقات الفارغة وباطلة (أكثر من 15 في المائة).

3.8 تسجيل المرشحات

سجل ما يقارب من 1200 شخص أنفسهم للترشح للتمثيل القوائم, و ترشحت 540 امرأة لسباق التمثيل قوائم مما يصل إلى ما يقرب من 43 في المائة من عدد المرشحين. وإذ يعتبر هذا رقما مشجعا, يحتاج المرء إلى أن يتذكر أن النظام الانتخابي عبارة عن خليط من التمثيل الفردي وتمثيل القوائم. و لذلك، على الرغم من أن النساء يشكلن حوالي 43 في المائة من العدد الإجمالي للمرشحين، أدى النظام الهجين إلى أن تمنح الغالبية من المقاعد (120 مقعد) لمرشحي التمثيل الفردي.

تعاني النساء في جميع أنحاء العالم صعوبة في الحصول على الموارد المالية الكافية لخوض الحملات السياسية الناجحة وليبيا ليست استثناء.أدت هذه الحقيقة إلى جانب تقييد الحركة داخل المناطق المتضررة أمنيا والنقص العام في حرية حركة المرأة بسبب المعايير الدينية والاجتماعية والثقافية أدت إلى قلة عدد النساء اللواتي ترشحن للمقاعد المستقلة. و بالإضافة إلى ذلك فإن الكثير من النساء تم الترويج لهن من قبل الأحزاب السياسية اللتي احتاجت لأتمام الحصص اللتي يتطلبها نظام الزيبرا الإنتخابي ووصل تأثير ذلك إلى مقاعد التمثيل النسبي. حيث أنه من مجموع 2501 مرشح مستقل, ثلاثة بالمئة فقط كن نساء. 84 امرأة سجلن ليصبحن مرشحات مستقلات, 25 في المائة و33 في المائة منهن انبثقن من بنغازي و طرابلس.

3.9 الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية

هي هيئة حكومية تأسست في يوم 4 ابريل 2012 من قبل نظام رقم 26 للمجلس الإنتقالي الوطني تكليفا لكبار المسؤولين والمرشحين. لمعرفة البعثة، وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يتم نشر الأنظمة التي تحكم الهيئة. كان هناك انتقادات من قبل بعض المنظمات لحقوق الانسان بأن الهيئة تفحص المرشحين دون أن توضع قواعد مناسبة للإجرائات واتهموها ايضا بخلاف العهد الدولي الخاص بحقوق المدنية والسياسية والتي اعلنت ان ليبيا "ملزمة لمواطينيها أن تضع فرص متكافئة للتنافس كمرشحين في الانتخابات", دون ان تخضع "لقيود غير معقولة"[23].

وفقا لبعض المصادر، تلقت الهيئة 4000 ملف. ودرست هذه الملفات في غضون ستة أيام، و تم جمع المعلومات من الاستخبارات السرية ومقرات الخدمة. وفقا للمفوضية العليا للانتخابات الوطنية رفض 150 طلب من مرشحين وسحبوا من الاتخابات وكان منهم 14 امرأة. وهناك ايضا ندائات أخرى فسمح للناجحين أن يرشحوا انفسهم. ولم تتمكن منظمة جندر كونسيرنس الدولية لشؤون المرأة الحصول على معلومات كافية حول ما إذا كان سحب المرشحين من المشاركة في الانتخابات بشكل غير عادل ام لا. سحبت امرأة واحدة نفسها من الترشح قبل أن يتم سحبها من القائمة من قبل لجنة.

3.10 الحملة الإنتخابية

بدأت الحملة رسميا في يوم 18 يونيو وانتهت في يوم 5 يوليو 2012 في منتصف الليل. كانت فترة الحملة قصيرة جدا وباهتة في المحتوى ولقد فشلت الكيانات السياسية في معالجة قضايا المرأة في برامجهم. وكانت الحملة ضعيفة بسبب عدم الخبرات في الحملات والمدة قصيرة بوجود الكيانات السياسي التي تشكلت من عدت أسابيع فقط.
لم تكن الموارد اللازمة موجودة وعلى وجه الخصوص للمرشحات، بما في ذلك ايضا المهارات للحملة، وفي بعض الحالات من خشية التداعيات الثقافية لنشر الصور أو جلب الكثير من الانتباه لأنفسهم. وكان صور المرشحات ايضا ملصقة في مراكز المدن وتظهر فيها النساء وهن يرتدون الحجاب. بعض المنظمات المختلفة قاموا بتدريب المرشحات، ولكن الاغلبية من هؤلاء هم الذين كانوا مرشحين محتملين وقد أصبحوا الآن بالفعل مرشحين. تم تدريب جميع المرشحات أكثر من 300 امرأة (بما في ذلك ما يقرب من 20 مرشحا مستقلا) عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولكن نظرا لضيق الوقت وعدم إمكانية الوصول إلى بعض المناطق لم يتم تدريب جميع المرشحات. غطت هذه التدريبات قضايا مختلفة بما في ذلك "كيفية ادارة حملة". وكذلك شاركت في الحملة للتوعية الوطنية 283 من المرشحات من جميع أنحاء ليبيا التي كانت في طرابلس في يوم 25 يونيو2012. تحت شعار "صوتي لها" جذبت انتباه الحكومة والمجتمع المدني الليبي، والمجتمع الدولي والشعب الليبي، وقدمت ايضا رؤية عالية لمشاركة المرأة في الانتخابات.

[23] المصدر: http://www.hrw.org/news/2012/04/28/libya-amend-vetting-regulations-candidates-officials

المرأة الليبية ـ المرشحات في إطلاق الحملة "صوتي لها"
الصورة: سميا المحجوب

بعض الهيئات الأخرى كمثل المعهد الوطني الديمقراطي أعطى تدريبات لما يقرب من 85 من المرشحين ومديري الحملات عن طريق اقامة تدريبات في أكاديميتين واحد في طرابلس (بما في ذلك المشاركين من طرابلس، تاجوراء، وصرمان) وواحدة في بنغازي (بما في ذلك المشاركين من بنغازي، درنة، والبيضاء). وركزت التدريبات على المهارات العملية للحملة، بما في ذلك جمع التبرعات، التي تستهدف الناخبين والتوعية وإعداد الرسائل، ومخاطبة الجماهير، والعلاقات الإعلامية. وأعطى المعهد الدولي الديمقراطية والمساعدة الانتخابية أيضا تدريبات للمرشحات ولكن كانت الأرقام منخفضة جدا نظرا لفترة الحملة القصيرة.

الحملة في طرابلس (المصدر: منظمة جندر كونسيرنس الدولية)

على الرغم من ان استخدام الإنترنت منخفض جدا، قامت النساء بحملة لإستخدام الشبكات الاجتماعية مثل الفيسبوك وابتعدوا عن حملات الأخرى بسبب القيود الاجتماعية والثقافية. ومع ذلك، تمكنت عدة مرشحات بالإستفادة من قدراتها على الوصول إلى النساء في المنازل للحملات الانتخابية.

وعلى الرغم من المواقف الإجابية نحو مشاركة المرأة في أول انتخابات لأكثر من أربعة عقود تم تشويه ملصقات لبعض النساء في عدة مناطق ، بما في ذلك العاصمة الليبية ومناطق أخرى مثل بنغازي. إلا أنها غير واضحة ، حول ما إذا كان هناك أي شكاوي رسمية قدمت للمفوضية العليا للانتخابات الوطنية ، ولكن كثير من الأحزاب السياسية أدانت هذا السلوك علنا. عندما كتبنا هذا التقرير لم تكن هناك أي ملاحقات قضائية بشأن هذه المسألة. وعلاوة على ذلك كان بعض النساء لا ترغب في استخدام لقطات التلفزيونية الحرة والمتاحة لهم خوفا من التداعيات. وربما كانت هذه المخاوف من خلفية تقليدية او دينية التي لم تشجع المرأة على المشاركة في العملية السياسية.

للأسف كانت منظمة جندر كونسيرنس الدولية لشؤون المرأة غير قادرة على التأكد إلى أي مدى هذا صحيح، وإذا كان هناك بالفعل وقت تلفزيوني مجانا للمرشحين على الإطلاق.

ملصقات للمرشحات في طرابلس (المصدر: منظمة جندر كونسيرنس الدولية)

3.11 مراقبة الإنتخابية

مراقبة الانتخابات تلعب دورا هاما في تعزيز الانتخابات الديمقراطية. وكان السماح لمراقبين محليين ودوليين لمراقبة الانتخابات عنصرا رئيسيا في انتقال ليبيا إلى الديمقراطية. فقد كان هناك مايقرب من 26819 مساعد محلي في العملية الإنتخابية. بالتحديد كان منهم 11697 مراقبين محليين و1048 منهم كانوا في الوسائل الإعلان و14074 وكلاء. وكان عدد النساء من ما يقرب من 4409 مرأة (16 في المائة). على العموم كان هناك وجود

أكثر من عدد الوكلاء المرشحين في كل مكان (52 في المائة) مقارنة بعدد المراقبين (44 في المائة). ومع ذلك فإن منطقة العزيزية مثلت نسبة 87 في المائة من الوكلاء مقابل 12 في المائة وواحد في المائة من المراقبين المحليين ووسائل الإعلام. وفي بنغازي فاق عدد المراقبين المحليين، مع أكثر من 62 في المائة. ويوضح ذلك أكثر في القائمة رقم 8.

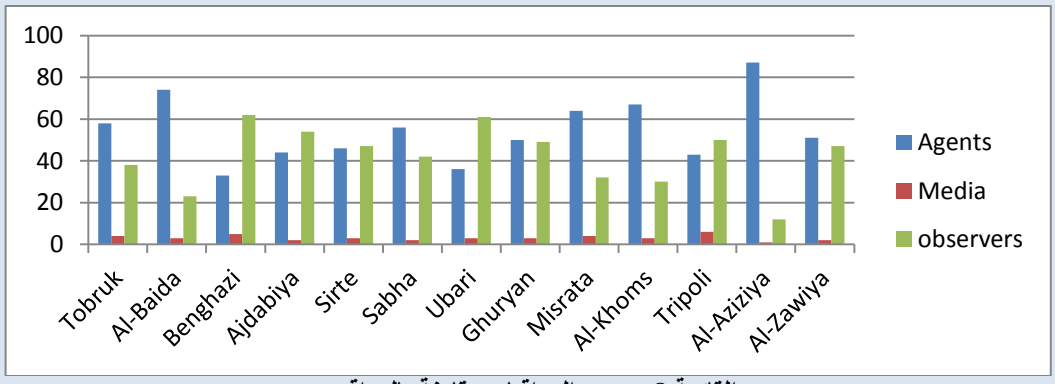

القائمة 8: - عدد المراقبات مقارنة بالمراقبين

على الرغم من أن عدد المراقبات بما في ذلك وسائل الإعلام والوكلاء بلغت 16 في المائة، كانت الصورة مختلفة تماما في جميع المناطق.

رقم	الدائرة الإنتخابية	وكلاء من الرجال	المرأة	وسائل الإعلام للرجال	المرأة	مراقبون من الرجال	المرأة
1	Tobruk	622	47	38	3	337	103
2	Al-Baida	1248	51	43	1	375	36
3	Benghazi	998	94	125	56	1548	542
4	Ajdabiya	451	53	20	1	497	116
5	Sirte	312	19	49	2	240	102
6	Sabha	813	107	29	2	529	173
7	Ubari	265	63	26	5	426	137
8	Girian	643	106	38	1	596	160
9	Misrata	1615	124	108	12	627	252
10	Al-Khoms	1151	71	49	3	452	94
11	Tripoli	2172	347	337	37	1979	946
12	Al-Aziziya	1307	34	15	0	144	36
13	Al-Zawiya	1204	157	45	3	937	313

الجدول 1 – عدد المراقبين والمراقبات في الدائرة الإنتخابية

ومن المثير للإهتمام أنه مع أن العدد الإجمالي للوكلاء المرشحين فاق عدد المراقبين في ثمانية من الدوائرالـ13. وكان عدد الـمراقبات أكثر منتشارا في جميع الدوائر الانتخابية مقارنة بكلاء المرشحين من النساء. وعلاوة على ذلك كان

عدد أكبر من المرشحات في بنغازي وفي معظم المناطق الأخرى. وكان هناك عدد أقل من الوكلاء المرشحين من النساء (مقارنة مع 19 في المائة في أوباري و14 في المائة في غريان وطرابلس). ومع ذلك، فقد فاقت عدد وسائل الإعلام للنساء على عدد من المراقبات والوكلاء المرشحين في بنغازي، ومع وجود 31 في المائة من وسائل الإعلام بالمقارنة من تسعة في المائة و 26 في المائة لوكلاء المرشحين والمراقبين على التوالي.

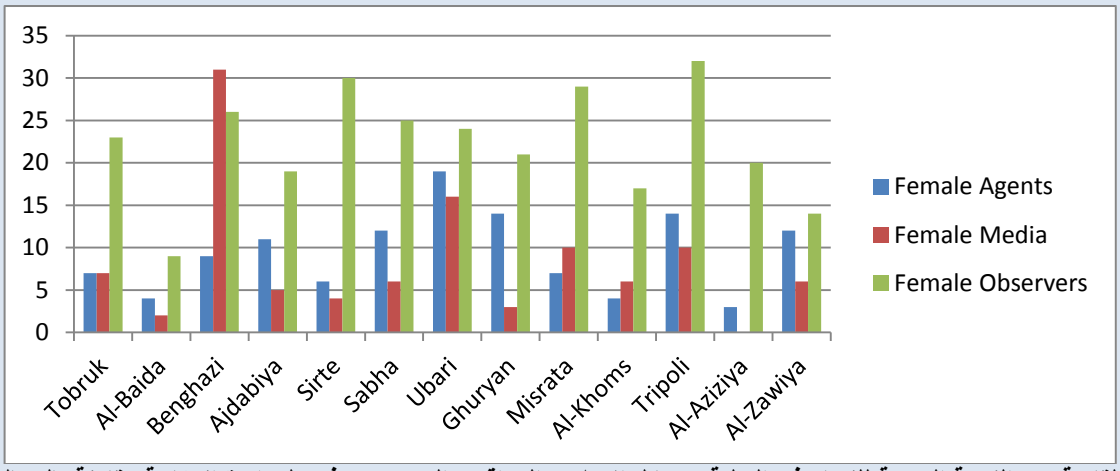

القائمة 9 - النسبة المئوية للنساء في العيلية. وسائل الإعلام والمراقبين الموجودين في كل دائرة انتخابية مقارنة بالرجال

عدد المراقبين من النساء بلغ ما يقرب من 17 في المائة في البلد كلها. وفي منطقة العزيزية بلغت ذلك النسبة 5 في المائة وفي طرابلس 23 في المائة. رغم ان هذه الأرقام مشجعة ينبغي المزيد من الجهد والعمل لجذب النساء المراقبات.

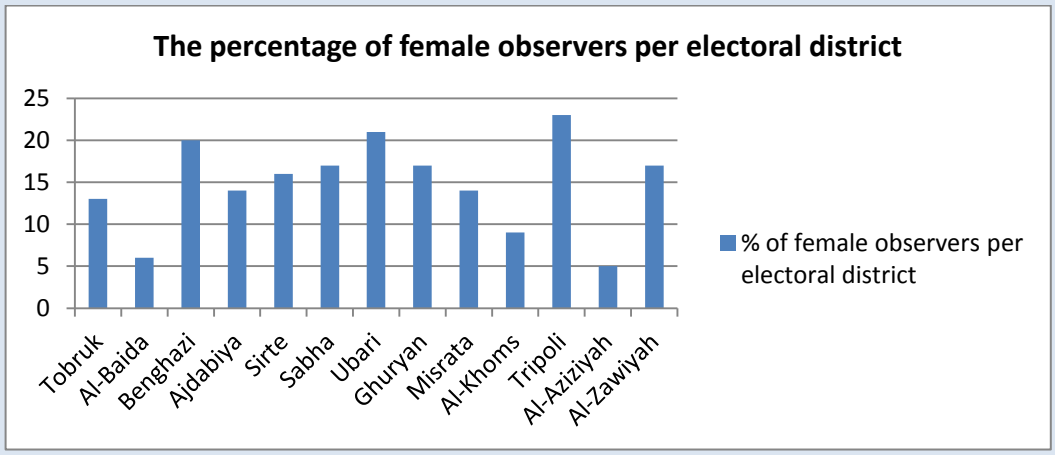

اقائمة 10 - النسبة المئوية للمراقبات في منطقة الانتخابية

المراقبين المحليين والدوليين في يوم الانتخابات (المصدر: جندر كونسيرنس الدولية)

4. المراقبة في يوم الإنتخابات

4.1 يوم الانتخابات

قامت النساء من جميع الأعمار بلإدلاء بأصواتهم، وخاصة الشابات. و قامت الكثير منهن بالتصويت جماعياً أو بصحبة عائلاتهن احتفاءً بهذا اليوم. و الكثير من النساء و حتى الرجال كانوا برفقة أطفال. و قام مراقبوا جندر كونسيرنس الدولية لشوؤن المرأة بزيارة أكثر من 150 مركز إقتراع في 8 مناطق من البلد, بما فيها المناطق الأكثر تضررا من الناحية الأمنية. و شهد المراقبون مشاهد مؤثرة لنساء يبكين و يسجدن شكراً لله و يغنين و يعرضن بفخر أصابعهن الملونة احتفاء بها كرمز للعهد الجديد.

Gender Election
Monitoring (GEM) Mission
Gender
Concerns
International

4.2 الأمن

قبيل الأنتخابات كان هنالك قلق طفيف فيما يتعلق بعدد النساء في قوى الأمن, حيث أن وجود عناصر أمن من النساء هام من الناحية الإسلامية لراحة النساء نفسيا و جسديا. و هذا مناسب خصوصاً في المناطق المنكوبة أمنياً و لضمان تحديد هوية النساء اللواتي يرتدين غطاء الوجة. وعلاوة على ذلك، هناك حالات كثيرة تعرضت فيها النساء للعنف و التحرش من قبل المصوتين الذكور و عناصر الأمن أثناء العملية الإنتخابية.

وعلى الرغم من الحوادث الفردية بقيت المشاكل الأمنية في حد أدنى و كانت قوات الأمن قادرة على السيطرة على الأوضاع. و كشفت التقارير أن عددا كبيرا من عناصر الأمن من النساء و كذلك رجال الأمن كانوا حاضرين في معظم المراكز. و كانت عناصر الأمن من النساء أكثر تواصلا في مناطق مثل سبها و بنغازي و مرزق.

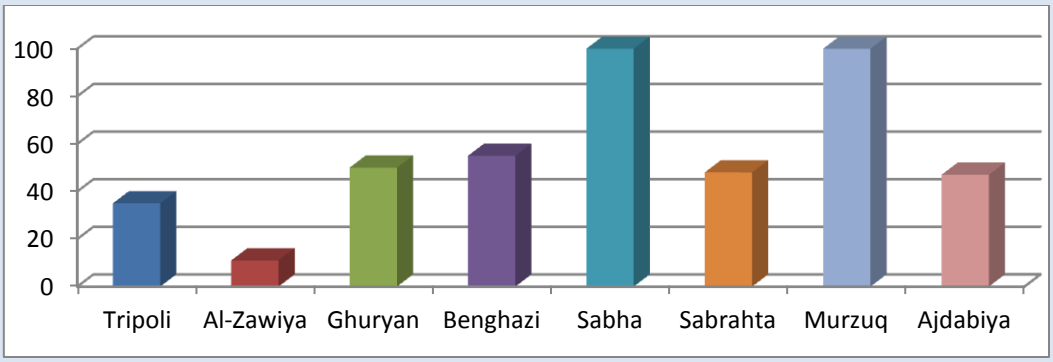

القائمة 11 - عدد مراكز الاقتراع مع الأمن الحاضر من النساء

4.3 الحملات الانتخابية

بالوصول إلى مراكز الاقتراع لوحظت الحملات و موادها في بعض المراكز المعزولة في طرابلس, ففي مرزق تم تهديد الناخبين الذكور و الإناث من قبل مسؤولي الشرطة و تم حثهم على التصويت لجهات محددة.

و لاحظ المراقبون أن النساء حرمن من الوصول إلى مراكز الإقتراع في طرابلس و الزاوية و الغريان, في معظم الحالات كان ذلك لأنهن لسن مسجلات في هذة المراكز بالذات. لكن بشكل عام جرى العمل في المراكز وفقا للإجراءات. و لوحظت في بنغازي محاولة لسرقة صندوق إقتراع, لكن تم إيقاف الجناة وأعيد الصندوق إلى المركز.

4.4 مراكز الإقتراع

كان هناك مديرات في حوالي 51 في المائة من المراكز الاقتراع . وفي بعض الأماكن كانت النسبة 100 في المائة في مرزق و82 في المائة من النساء في بنغازي و70 في المائة في منطقة الزاوية. وتختلف الأرقام بعلاقة مديري المراكز. وتتم ادارة مراكز الاقتراع للنساء من قبل المعلمين والمهندسين والأطباء وجميعهم تقريبا قد تلقوا تدريبات. في بعض المراكز في طرابلس وخارجها كان هناك موظفي الاقتراع من النساء في مراكز الرجال.

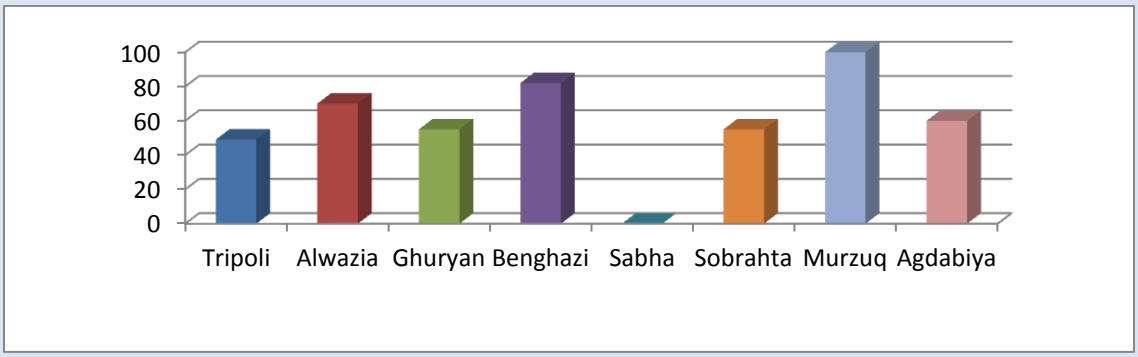

القائمة 12 - عدد النساء المسؤولة عن مراكز الاقتراع.

تم الالتزام بالإجراءات المتبعة في الاقتراع، لافتتاح واختتام والمراقبة والتقيد بالإجراءات بأنها ممتازة وجيدة. أدلى المراقبون أيضا تقييم مماثل لمراكز الرجال التي كان المراقبون قادرين على الوصول إليها. وعلى العموم تم تقييم المراكز للنساء كنسبة أفضل قليلا من مراكز الرجال.

مركز اقتراع النساء (المصدر: جندر كونسيرنس الدولية).

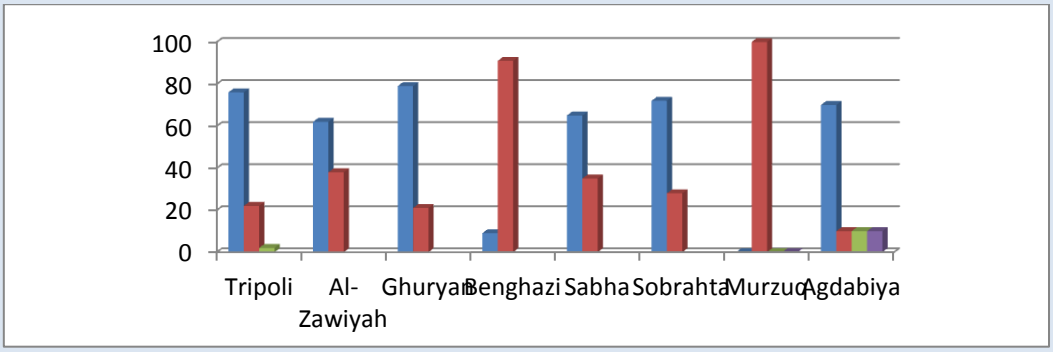

القائمة 13 - تقييم معرفة الإجراءات في مراكز الاقتراع النسائية

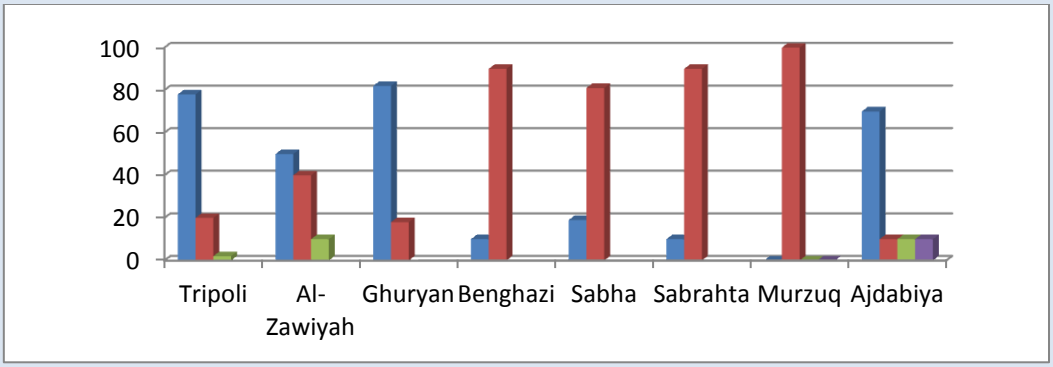

القائمة 14 - تقييم معرفة الإجراءات في مراكز الاقتراع الرجال

4.5 مراكز الإقتراع للاجئين داخل البلد

راقبت منظمة جندر كونسيرنس الدولية لشوؤن المرأة مركز اقتراع واحد في جنزور, حيث كان الموظفون متفانين في أداء عملهم و قيم المراقبون تنظيم المركز بالممتاز. و مع ذلك لم يتمكن الموظفون في المركز من التصويت بسبب تلقيهم تعليمات مسبقة بعدم التصويت من قبل المفوضية العليا للأنتخابات الوطنية. فمن المفترض أن العاملين في هذا المركز كانوا غير مسجلين في نفس الدائرة و لهذا لم يستطيعوا الإدلاء بأصوتهم في هذه الدائرة. وبما أن احتفالات الإنتخابات و حماسة التصويت استحوذت على الموظفين, قام بعضهم بوضع حبر الإنتخابات على أصابعهم كما لو كانوا قد صوتوا لأنهم شعروا أن المشاركة في العملية الإنتخابية مصدر فخر واعتزاز وطني. و لتجنب حدوث مثل هذة الحالات يجب على المفوضية العليا للأنتخابات الوطنية أن تضمن أن موظفي الإقتراع قادرون على التصويت إما قبل الإنتخابات أو ضمان تعيين موظفي مراكز الاقتراع في الدوائر العاملين فيها.

4.6 حضور مراقبين \ وسائل الإعلام

وكان وجود وسائل الإعلام نسبيا قوي في طرابلس، وأقل نسبيا في المناطق الأخرى، باستثناء بنغازي التي كان فيها أكثر من 80 في المائة من الوسائل الإعلام في مراكز الاقتراع. ولوحظ في مراكز الاقتراع أن أغلب المقابلات مع الوسائل الإعلامية كانوا من الرجال ، ولوحظت تلك المقابلات مع النساء في طرابلس فقط، والزاوية ، وغريان وبنغازي.

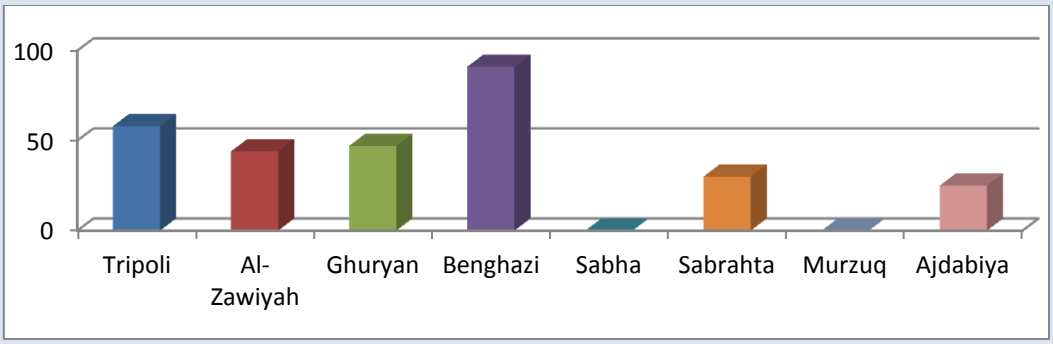

القائمة 15 - النسبة المئوية من وسائل الإعلام الموجودة في مراكز الاقتراع.

اختلفت وجود الأحزاب السياسية وفقا للمنطقة، وممثلي الأحزاب السياسية من النساء كانت أكثر وضوحا في بنغازي والزاوية (40 في المائة) من أي مناطق أخرى.

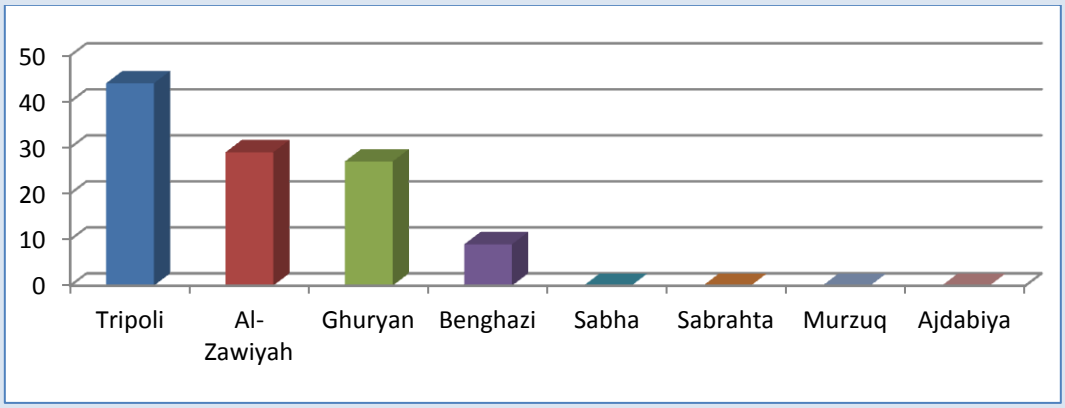

القائمة 16- النسبة المئوية للنساء الذين تمت مقابلتهم من قبل وسائل الإعلام.

وكان وجود المراقبين المحليين في المراكز تقريبا في جميع أنحاء البلد. وكان وجودهم في بنغازي في كل مركز. وكان أقل عدد المراقبين في طرابلس، من ما يساوي 81 في المئة من مراكز الاقتراع (المنبثقة أساسا من شبكة منظمة شاهد وهي غير حكومية).

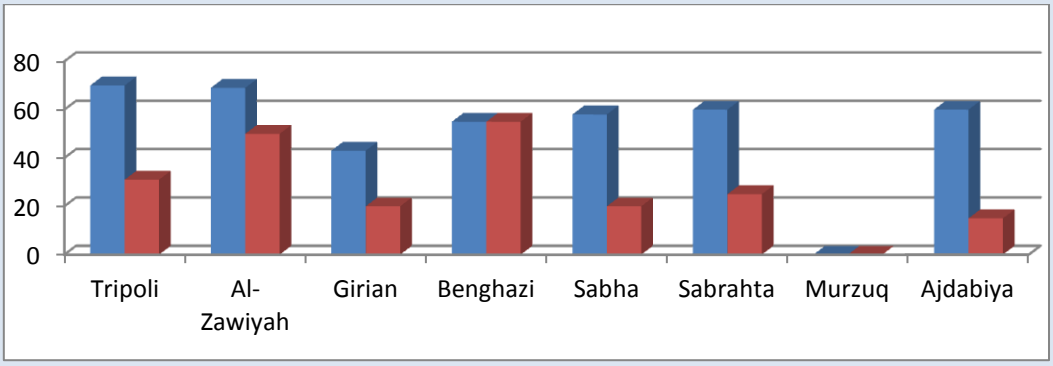

القائمة 17- عدد مراكز الاقتراع مع وجود الكيانات السياسية وعدد مراكز الاقتراع مع وكلاء النساء.

كما يمكن أن يلحظ من الأرقام المذكورة أعلاه، لم تتمتع كل المراكز الاقتراع للنساء بوجود مراقبين محليين، أو وكلاء المرشحين من حزب سياسي. للأسف، على الرغم من أن مراقبين جندر كونسيرنس الدولية لشؤون المرأة زاروا بعض مراكز الاقتراع للرجال، لا يمكن الحصول على عينة كافية من أجل التأكد مما إذا كان وجود المراقبين أقوى في المراكز الاقتراع للنساء من وجودهم في المراكز الاقتراع للرجال.

ومع ذلك، ونظرا إلى عدد المراقبات بالمقارنة من عدد الرجال والمادة رقم 239 للمفوضية العليا للإنتخابات والوطنية الذي سلط فيها الضوء على ضرورة أن يستند اختيار الوكلاء والمراقبين بطريقة معينة لمراقبة المراكز الاقتراع ، فإنه من المحتمل أنه كان عدد المراقبون أقل في مراكز النساء مقارنة لمراكز الرجال.و نظرا للعدد الهائل من المراقبين الرجال، قد حالة التنظيم بشكل متقطع ومنع ذلك ممثلي الأحزاب المتاحة لمراقبة مراكزالنساء، مما ترك العديد من مراكز دون تمثيل أي كيان سياسي/ مرشح سياسي على الإطلاق. ومع ذلك، فإن التنظيم لم يردع دائما المراقبين المحليين والدوليين من مراقبة مراكز الاقتراع للنساء والعكس ايضا صحيح كما قال مراقبونا.

4.7 المساعدة في التصويت

احتاجت النساء في الكثير من المراكز وخاصة خارج طرابلس إلى المساعدة بشأن كيفية التصويت. وكان عدد الذكور الذين يحتاجون إلى المساعدة في المراكز أقل قليلا من مراكز النساء. و من الصعب التأكد مما إذا تم محاولة التأثير على النساء لإدلاء بأصواتهن لجهات محددة. ومع ذلك كان الانطباع العام لدى المراقبين بأنه قد تمت إعانة معظم النساء على كيفية التصويت و لم يتم إعطائهن أوامر لمن يجب عليهن التصويت له.

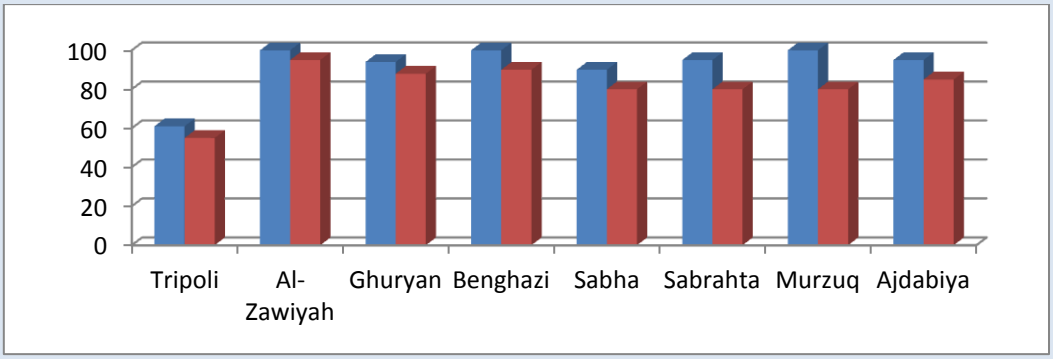

القائمة 18- عدد النساء والرجال الذين يحتاجون إلى المساعدة بشأن كيفية التصويت.

في معظم المراكز في طرابلس كان كبار السن هم من يحتاج إلى المساعدة بشكل أساسي, على الرغم من أن موظفي الاقتراع قدموا المساعدة لجميع الفئات العمرية. و في مرزق و الزاوية كان المسنون مرة أخرى هم أكثر من تلقى المساعدة و يلوهم الأشخاص ذوي منتصف العمر. أما في الغريان ففد تمت مساعدة كل من كبار السن والبالغين على حد سواء. و في مراكز الذكور كان النمط مماثل إلى حد ما, على الرغم من أن الموظفين في مراكز مرزق وبنغازي قدموا مساعدات أكثر للبالغين بدلا من كبار السن.

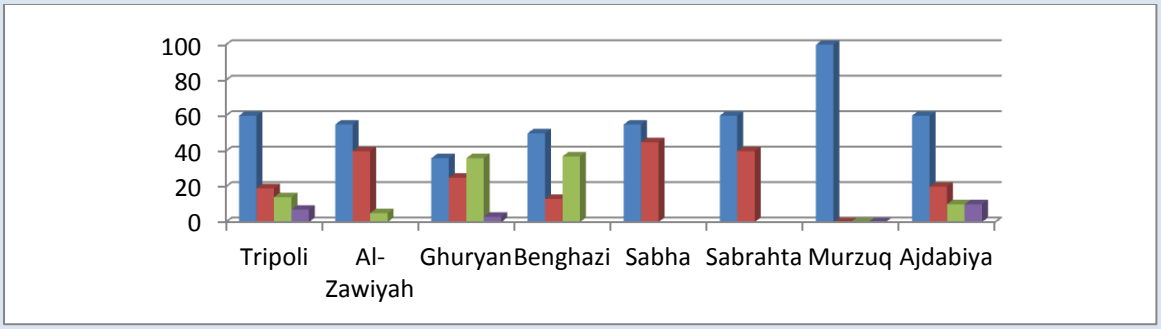

القائمة 19- النسبة المئوية من الفئة العمرية التي تحتاج إلى مساعدة في مراكز النساء

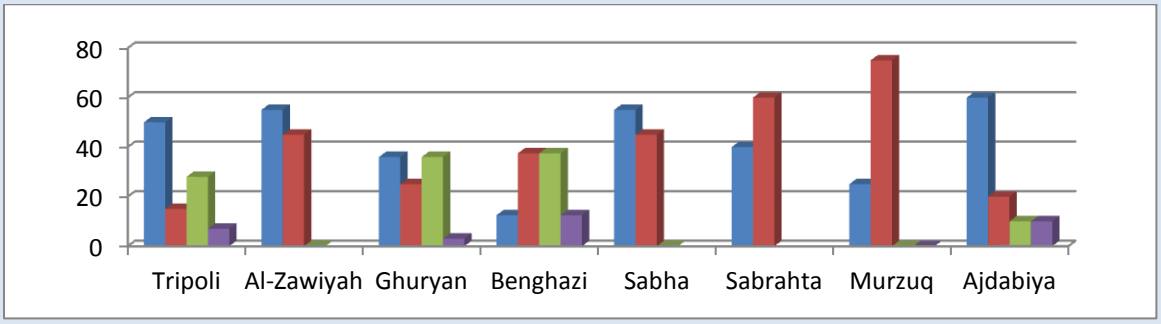

القائمة 19- النسبة المئوية من الفئة العمرية التي تحتاج إلى مساعدة في مراكز الرجال

في عدد قليل من مراكز الاقتراع، لم تصوت النساء نظراً لعدم فهمهن كيفية اختيار مرشح على ورقة الاقتراع. وكان هذا جلياً بصورة خاصة في بنغازي. في جميع الحالات، كان هناك عدد أكبر من النساء اللواتي غادرن مراكز الاقتراع بالقارنة مع الذكور اللذين غادروا مراكز الإقتراع.

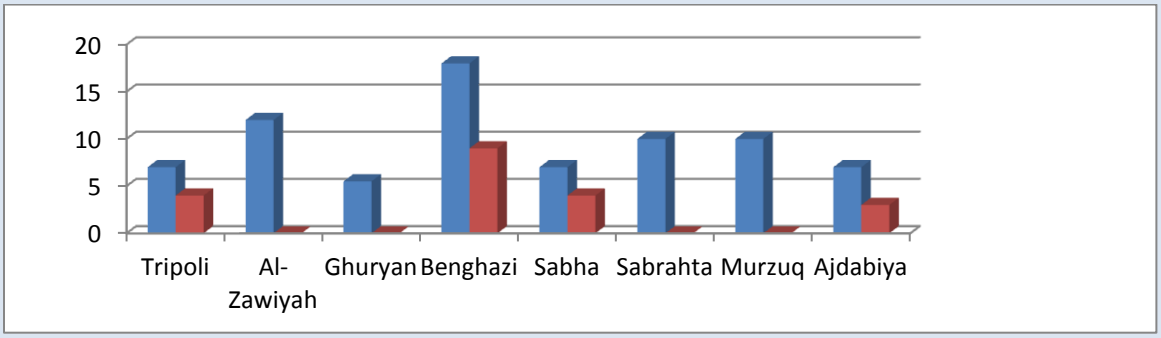

القائمة 21- عدد مراكز الاقتراع (للنساء والرجال) الذين لم تمنح مساعدة خاصة بسبب العجز والحمل والسن الخ.

و لوحظ في الغالبية العظمى من المراكز تقديم المساعدة الجسدية خاصة للنساء كبار السن والمعوقين والحوامل عند الحاجة. أما في طرابلس فإن النساء اللواتي احتجن مساعدة خاصة لم يحصلن عليها في 25% من المراكز. وتكرر

هذا أيضا في مراكز الذكور إذ لم تقدم 45% من مراكز الذكور المساعدة المناسبة للمحتاجين. وقد فاقم من هذا ان الناخبين واجهوا صعوبات في الوصول إلى مراكز الأقتراع التي كانت في الطابق الثاني.

مساعدة امرأة مسنة في مركز الاقتراع في طرابلس (المصدر: جندر كونسيرنس الدولية)

5. النتائج

5.1 تحليل النتائج

تم الإعلان عن النتائج النهائية يوم 17 يوليو 2012. وحصلت المرأة 33 مقعدا. فازت مرشحة مستقلة مقعد واحد وال 32 المتبقية كانوا مرشحات من أحزاب سياسية. وكان العدد الفعلي لفوز النساء بمقاعد متناسبة هي 32 من ال 80 الممكنة. وهذا ما يعادل 40 في المائة من النساء كانوا ممثلين تحت مقاعد متناسبة.

مقارنة بكثير في الدول المجاورة والديمقراطيات الجديدة الذي تبنوا نظام زيبرا فإن نسبة 40 في المائة مرتفع جدا. و لا يوجد سوى عشر دول في العالم التي تمثل فيها المرأة 40 في المائة من البرلمان: - وهذه تشمل هولندا مع 40.7 في المائة؛ والسنغال مع 42.7 في المائة؛ والسويد مع 44.7 في المائة ، والبرلمان الوحيد الذي فيه أغلبية من النساء هو تبع رواندا مع 35.30 في المائة[24].

كما ذكرنا بأن المنظمات النسائية دعت بقوة لإدخال نظام الحصص. وقد اكتسب إدخال نظام الحصص تعزيزا لتمثيل المرأة في الديمقراطيات الناشئة الزخم على مدى العقد الماضي. و لذلك فإن التدابير المؤقتة الخاصة كمثل نظام الحصص هي أدوات مفيدة وفعالة لمكافحة الضعف في النظام السياسي الذي يحبذ الرجال.

ويشجع نظام الحصص على تكافؤ الفرص بين المرشحين الرجال والنساء والعمل بنشاط على تعزيز مفهوم المشاركة السياسية للمرأة في المجتمعات التي تميز ضد المرأة تقليديا والغير القادرين على الوصول إلى صوتهم السياسي. هذا بدوره يسمح للمرأة ان تكون قادرة على التأثير في السياسات التي تؤثر حتما على حياة وفرص المرأة.

وقد سمح الربيع العربي لحقوق المرأة -التي غالبا ما تكون مهمشة- لتأتي في صدارة التغيير السياسي و تسمح للنساء اللاتي شاركن بنشاط في الانتفاضات الشعبية في بلدانهم بتمثيل طلائع النشاط السياسي و بان يكن صوتا جديدا في السياسة العربية. حيث أن المشاركة السياسية للمرأة في أدنى السلم العالمي تقليدياً. ومع ذلك أدخلت بعض الدول العربية، فضلا عن العديد من الديمقراطيات الناشئة الآن نظام الحصص وغيرها من التدابير المؤقتة لتسمح للمرأة التغلب على الحواجز بين الجنسين التي تثنيهن عن الدخول في السياسة. والجدير بالذكر ان عدد النساء في المجلس الوطني الإنتقالي يبلغ 16.5%.

ورغم أن هذا الرقم أقل بكثير من أفغانستان (27.7 في المائة)، وتونس (26.6 في المائة)[25] والعراق (25.5 في المائة)،و الإمارات العربية المتحدة (17.5 في المائة، وعمان (18.1 في المائة (في مجلس الشيوخ)), فإنه يتجاوز

[24] المصدر http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm

[25] المصدر www.ipu.org

حاليا الأرقام في الغالبية العظمى من الدول العربية بما في ذلك مصر وإيران والأردن وعمان والكويت -والتي عقدت انتخابات في العامين الماضيين-. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الدول قد تعرضت لإنخفاض طفيف في عدد النساء في البرلمان (انظر الملحق 3) في حين أن دول أخرى قد زادت من عدد النساء في السنوات الأخيرة نتيجة لتنفيذ نظام الحصص. إن مشاركة المرأة في أول انتخابات منذ أكثر من أربعة عقود هو بالتأكيد خطوة هامة وإيجابية نحو إدراك أهمية المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا الجديدة. مع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن المساواة لا تتبع فقط من عدد النساء في البرلمان ولكن كيف يستخدمن صوتهن بشكل فعال للتأثير على السياسة وصنع القرار.

نظرا للعمل بنظام زيبرا تم تمثيل النساء في كل دائرة انتخابية عملت وفق نظام التمثيل النسبي. ومع ذلك فإن تمثيلهن على مدى الأحزاب السياسية المنتخبة محدودة للغاية. فقد استطاع 20 حزبا سياسيا الحصول على مقعد من الكيانات السياسية 130 اللتي شاركت في الأنتخابات. و هذا يعني أن ما يقرب من 85 في المائة من الأحزاب السياسية الذي كانت قد أوفدت مرشح لم تفز بمقاعد. كما يمكن أيضا من الجدول 3 ملاحظة أن عدد الأحزاب في كل دائرة أنتخابية يتراوح بين اثنين و أربعة, حيث يبلغ المتوسط الحسابي اثنتينين. أما عدد النساء في الدائرة الانتخابية فيتراوح بين 22 في المائة في سبها و 25 في المائة في سرت و يصل إلى أقصاه (44%) في طرابلس (انظر القائمة 21).

	مجلس النواب				مجلس الشورى				
البلد	عام الانتخابات	عدد المقاعد	عدد النساء	نسبة النساء	عام الانتخابات	المجموع	عدد النساء	نسبة النساء	مقام المنزلة في الاتحاد البرلماني الدولي
افغانستان	9 2010	249	69	%27.7	1 2011	102	28	%27.5	37
الجزائر	5 2012	462	14	%31.6	12 2009	136	7	%5.1	27
مصر	11 2011	508	10	%2	1 2012	180	5	%2.8	140
ايران	5 2012	290	9	%3.1	...	...	...	...	137
العراق	3 2010	325	82	%25.5	...	...	...	...	43
الأردن	11 2010	120	13	%10.8	10 2011	60	7	%11.7	110
الكويت	6 2012	63	4	%6.3	...	...	...	...	131
لبنان	6 2009	128	4	%3.1	...	...	...	...	137
ليبيا	7 2012	200	33	%16.5	...	...	...	...	83
المغرب	11 2011	395	67	%17.0	10 2009	270	6	%2.2	79
عمان	10 2011	84	1	%1.2	10 2011	83	15	%18.1	142
قطر	7 2010	35	0	%0	...	...	...	...	144
السعودية	2 2009	150	0	%0	...	...	...	...	144
سوريا	5 2012	250	30	%12.0	...	...	...	...	104
تونس	10 2011	217	58	%26.7	...	...	...	...	39
الإمارات	9 2011	40	7	%17.5	...	...	...	...	76

الجدول 2: مقارنة بين عدد المرشحين النساء المنتخبات في المؤتمر الوطني العام حسب المنطقة

الرقم	الإسم	الإسم	عدد المقاعد	عدد الأحزاب في دائرة الإنتخابات	تقاسم المقاعد بين الأطراف السياسية	عدد النساء التي فازوا بمقاعد
1	Tobruk/El Guba/Derna	طبرق \ درنة	5	15	2	2
2	Shahat/Bayda/Marj/Qasr Libya	شحات \ البيضاء \ المرج \ قصر ليبيا	5	14	3	2
3	Benghazi/Tokra/Al-Abiar/Salloug and Gemenis	بنغازي \ توكرة \ الأبيار \ قمينس و سلوق	11	20	4	4
4	Ajdabiya/Brega/Jalu/Ojala/Ejkherra/ Tazerbo and Kufra	اجدابيا \ بريقة \ جالو \ تازربو \ حيرة \ آجاله \ الكفرة	3	14	3	1
5	Sidra/Sirte and Jufra	سرت \ الجفره	4	8	4	1
6	Sabha	سبها	5	21	4	2
6	Wadi Eshatti	وادي الشطي	4	13	4	0
7	Ubari	أوباري	4	12	3	2
7	Murzuq	مرزق	3	11	3	1
9	Misrata	مصراتة	4	11	4	2
9	Zliten	زليتن	3	9	2	1
10	Tarhouna, Emeslata, Khoms, Sahel, Khoms Medina and Qasr Al-Akhair	قصر الاخيار \ ترهونة \ امسلاتة \ الخمس \ ساحل	3	14	2	1
11	Garbulli, Tajoura, Suq Al-Juma	سوق الجمعة \ تاجوراء	3	26	2	1
11	Central Tripoli	طرابلس	3	39	2	1
11	Hay Al-Andalus	حي الأندلس	3	33	3	2
11	Abu Sleem, Ain Zara	أبو سليم \ عين زاره	4	32	2	3
11	Janjour	جنزور	3	24	2	2
12	Al Maya, Annasiriyah, Al-Aziziya, Suwani Ben Adam, Qasr Ben Gashir and Emsehel, Essayeh, Esbea	الناصرية \ العزيزية \ سواني بني ادم	3	18	2	1
13	Al-Zawiya	الزاوية	4	22	3	1
13	Sorman, Sabrahta, Ajilat, Zuara, Al-Jmail, Rigdaleen, Zilten	صرمان \ صبراته \ رقدالين \زوارة \ الجميل \ زليتن	3	20	2	2

الجدول 3: عدد النساء في الدائرة الانتخابية التي فازا بمقعد النسبي

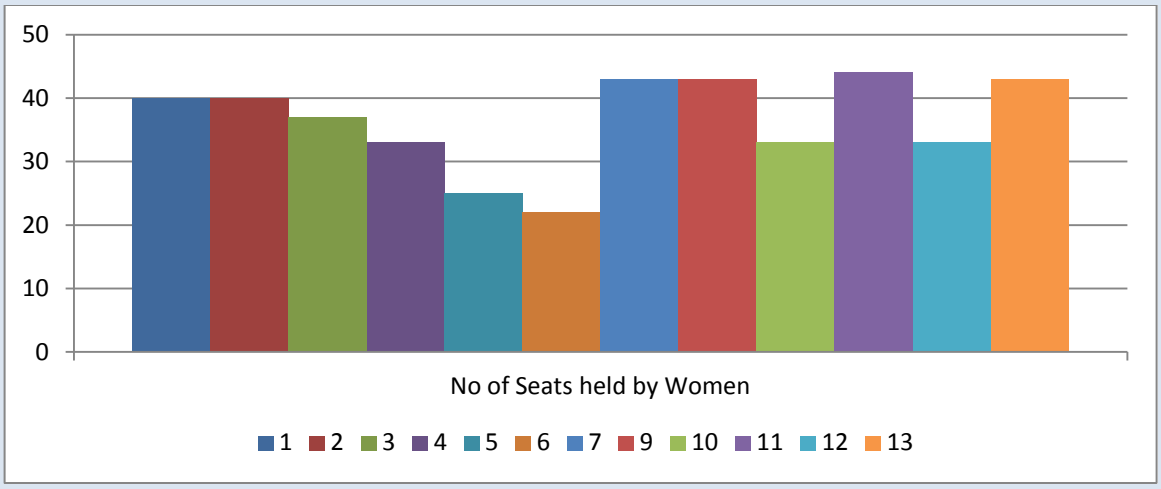

القائمة 23- عدد مقاعد النساء في الدائرة الانتخابية

5.2 حصة من السلطة

كشفت النتائج عن فوز حزبين بما يقرب من 60 في المائة من المؤتمرالوطني العام وحصول الأحزاب ال 18 المتبقية على مقعد واحد لكل منهما. وقد اكتسبت الأحزاب التي سجلت في عدد أكبر من الدوائر الانتخابية المزيد من المقاعد في نهاية المطاف. حيث اجتاحت قوات التحالف الوطني المؤتمر بفوزها بأكثر من نصف المقاعد. وبما أن الحزب سجل في جميع المناطق الإنتخابية تقريباً, عدد متساو من الدوائر, وفاز بمقاعد في كل منطقة تنافس عليها، اختار الحزب عدد متساو من النساء والرجال. و يتكون حزب العدالة من 41 في المائة من النساء. اما الخمسة أحزاب أخرى المرشحة واحدة لكل حزب، في حين ما تبقى من الأحزاب ال13 سيمثلهم مرشحين ذكور. ووصلت تقارير لمنظمة جندر كونسيرنس الدولية لشؤون المرأة تفيد بأن العديد من الكيانات السياسية التي سجلت فقط في دائرة أو عدد قليل من الدوائر الانتخابية، وضعت نساء على رأس القائمة في المناطق التي لم يعتقدوا الفوز فيها. و من الصعب التأكد من صحة ذلك لكنه على ما يبدو مرجح نظرا لعدد النساء اللواتي فزن من الأحزاب الصغيرة.

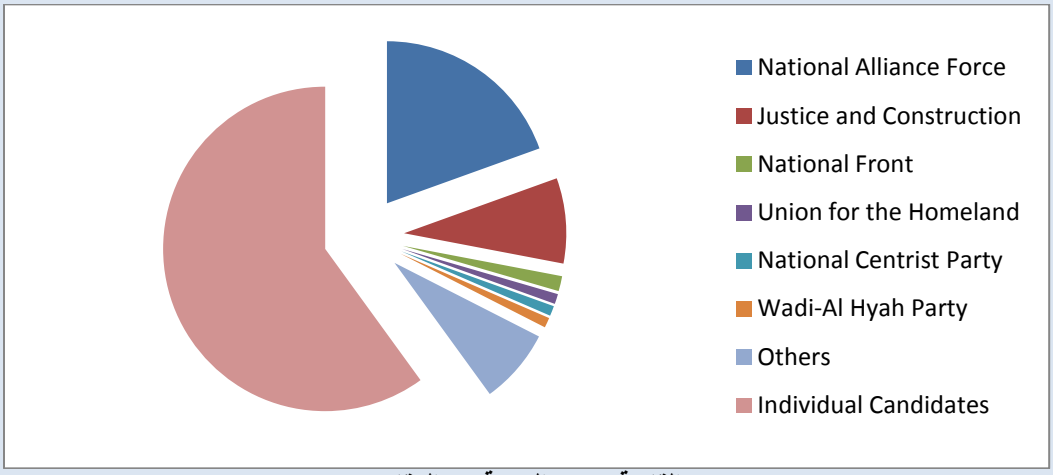

القائمة 24 - الحصة من المقاعد

Parties	الأحزاب السياسية	عدد الأصوات	**%**	المقاعد
National Alliances Force	تحالف القوى الوطنية	714,769	48.14%	39
Justice and Construction	حزب العدالة والبناء	152,441	10.27%	17
National Front	حزب الجبهة الوطنية	60,592	4.08%	3
Union for the Homeland	حزب الإتحاد من أجل الوطن	66,772	4.50%	2
National Centrist Party	التيار الوطني الوسطي	59,417	4.00%	2
Wadi-al-Hayah Party	حزب وادي الحياة	6,947	0.47%	2
Moderate Ummah Assembly	حزب الأمة الوسط	21,825	1.47%	1
Authenticity and Renewal	تجمع الأصالة والتجديد	18,745	1.26%	1
National Party For Development and Welfare	حزب الاصلاح والتنمية	17,158	1.16%	1
Al-Hekma (Wisdom) Party	حزب الحكمة	17,129	1.15%	1
Authenticity and Progress	تجمع الاصالة والتقدم	13,679	0.92%	1
Libyan National Democratic Party	حزب الديمقراطي الليبي	13,092	0.88%	1
National Parties Alliance	حزب ائتلاف تحالف الوطن	12,735	0.86%	1
Ar-Resalah (The Message)	حزب الرسالة	7,860	0.53%	1
Centrist Youth Party	حزب تيار شباب الوسط	7,319	0.49%	1
Libya Al-'Amal (Libya – The Hope)	حزب ليبيا الامل	6,093	0.41%	1
Labaika National Party	حزب تجمع لبيك وطني	3,472	0.23%	1
Libyan Party for Liberty and Development	حزب القائمة الليبية للحرية والتنمية	2,691	0.18%	1
Arrakeeza (The Foundation)	حزب الركيزة	1,525	0.10%	1
Nation and Prosperity	الوطن والنماء	1,400	0.09%	1
National Party of Wadi ash-Shati	حزب التجمع الوطني بوادي الشاطي	1,355	0.09%	1
Individuals	المستقلين	226,415	15.25%	120
Valid Votes	الأصوات الصالحة	1,484,723	84.13%	–
Invalid/Blank Votes	الأصوات الغير صالحة أو	280,117	15.87%	–

	فارغة			
Total (Turnout 61.5 per cent)	**المجموع**	**1,764,840**	**100%**	**200**
Registered Voters	**الناخبين المسجلين**	**2,865,937**		

الجدول 4 - حصة السلطة - المصدر مراسلنا بليبيا

	Name of Party	الاحزاب السياسية	عدد المقاعد	عدد النساء
1	National Forces Alliance	تحالف القوى الوطنية	40	20
2	Justice and Construction Party	حزب العدالة والبناء	17	7
3	National Central Party	التيار الوطني الوسطي	2	1
4	National Front Party	حزب الجبهة الوطنية	3	0
5	Arresalah	حزب الرسالة	1	0
6	Al Hekma Party	حزب الحكمة	1	0
7	Al Watan for Development	حزب الوطن	2	0
8	Central Youth Party	حزب تيار شباب الوسط	1	1
9	National Labaika Party	حزب تجمع لبيك وطني	1	1
10	Libyan National Party	حزب تجمع لبيك وطني	1	0
11	Arrakeeza	حزب الركيزة	1	0
12	National Party of Wadi Eshatti	حزب التجمع الوطني بوادي الشاطي	1	0
13	Wadi Al Hayeh Party for Democracy and Development	حزب وادي الحياة	1	1
14	Libya Party for Liberty and Development	حزب القائمة الليبية للحرية والتنمية	1	0
15	National Parties Alliance	حزب ائتلاف تحالف الوطن	1	1
16	Al Ummah Al Wasat Party	حزب الأمة الوسط	1	0
17	Union for Homeland	حزب الإتحاد من أجل الوطن	2	0
18	Al Asala and Renovation Party	تجمع الأصالة والتجديد	1	0
19	Al Asala and Development Party	تجمع الاصالة والتقدم	1	0
20	Libya Al Amal	حزب ليبيا الامل	1	0

الجدول 5: عدد النساء التي فازا في كيان سياسي

5.3 المقاعد الأغلبية

كما ذكر أعلاه، لم يكن هناك سوى ثلاثة في المائة من النساء بين ال1500 مرشحين المستقلين للمقاعد الأغلبية وهي 120 مقعد. بالنظر إلى المناخ الاجتماعي، والكمية الضعيفة للموارد فأنها تعتبر حالة جديدة للمرأة الليبية بأن تصل الى حقوقها ، لذلك ليس من الغريب أن واحدة من ال84 مرشحات حصلت على مقعد. كان عدد الإجمالي من النساء التي تم انتخابهم وأدى إلى مجموع يساوي 16.5 في المائة من النساء في المؤتمر الوطني، وعلى الرغم من ذلك حصلت المرأة اليبية على أكثر من 40 في المائة من المقاعد النسبية.

6. الخلاصة والتوصيات

كانت هذه أول انتخابات منذ خمسة عقود. وهذا يعتبر تقدم عظيم نحو الديمقراطية في ليبيا. وأثبتت ذلك ليبيا للمنطقة كلها بأن المرأة الليبية تمكنت بالمشاركة في الحياة السياسية. وهذا إنجاز كبير في حد ذاته. ومع ذلك، مع كل الديمقراطيات الناشئة، يجب ألا نكون راضين ونعتقد أن المعركة قد انتهت. هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، وعلى الرغم من أن المرأة قد تجاوزت الآن العقبة إذ اصبحت ممثلة في المؤتمر الوطني العام , يجب دعم المرأة لتطوير قدراتها لكي تصبح المرأة شعلة للتغيير وقادرة على أن يكون لها تأثير كبير وفعال على عملية اتخاذ القرار في البلاد. ولهذه الغاية، تضع منظمة جندر كونسيرنس الدولية لشؤون المرأة بعض التوصيات الرئيسية من أجل تحفيز العمل وتسخير المزيد من الدعم لضمان مستوى تمكين المرأة التي تحقق حتى الآن وان ينظر اليه كمقياس للتغلب عليه وليس مستوى للحفاظ عليه.

6.1 توصيات لتثقيف الناخبين

1 - إنشاء مجموعات للتركيزعلى أفضل الأفكار حول كيفية الوصول إلى النساء وكذلك لإشراك الرجال في العملية بحيث يقبلوا بمشاركة المرأة في جميع جوانب العملية

2 - رسم خرائط المنظمات المدنية الاجتماعية الذي يمكن فيها تثقيف وتعليم الناخبين

3 - سلسلة من دورات تدريبية مع المنظمات المدنية الاجتماعية للنساء لمساعدتهم في تحسين مهاراتهم ومعارفهم لأهمية المرأة في العملية الديمقراطية

4 - السعي إلى توثيق والتعاون مع قادة المجتمعات المحلية والدينية لتعزيز مشاركة المرأة في العملية

5 - سلسلة من ورش عمل مع قادة اجتماعية المحلية والدينية لتوعيتهم على أهمية دور المرأة في تنمية المجتمع والعملية الديمقراطية

6.2 توصيات للتربية المدنية

1 - تدريب المنظمات المختلفة على التربية المدنية وأهمية المشاركة في العملية الديمقراطية

2 - ضمان إجراء التربية المدنية في المناطق الريفية

3 - تدريب كثير من المعلمات المدنيات

6.3 توصيات لتسجيل الناخبين

1 - تنظيم حملات للتأكد من أن المرأة تسجل نفسها، وايضا التأكد بتأثير الأمن ويتم استهداف المناطق الأكثر مقاومة للتغيير

6.4 توصيات في الأطار القانوني

1 - مراجعة أقسام القانون التي تميز ضد المرأة

2 - إصدار قواعد المحيطة برفض المرشحين لتسجيلهم للانتخابات القادمة

6.5 توصيات لأدارة الانتخابات

1 - ضمان إدراج عدد متساوي ما بين الرجال والنساء في اللجنة الانتخابية

2 - بناء قدرات للمرأة في المفوضية العليا للانتخابات الوطنية وتكوين مستشارين وطنيين من النساء في اللجنة

3 - توفير تدريبات على تعميم مراعاة حول شؤون المرأة وتشغيل سلسلة من ورشات العمل

6.6 توصيات للنظام الانخابي

1 – اذا بقية هذا النظام الانتخابي الحالي، يجب مواصلة نظام زيبرا للأحزاب السياسية وإدخال حصة لا تقل من 30 في المائة من المرشحين مستقلين

6.7 توصيات للاحزاب الانتخابية

1 - إجراء تدريبات للأحزاب السياسية على أهمية اختيار المرشحات قبل الانتخابات. وتكوين عدد من المجموعات قبل الانتخابات لتوعية المجتمع على أهمية دور المرأة في العملية الانتخابية

2 - توفير ورشات عمل في جميع أنحاء البلاد مع الرجال والنساء على أهمية مشاركة المرأة في الديمقراطية الفعالة

3 - إنشاء ورش عمل في جميع أنحاء البلد للنساء لتدريبهن على ما يعنيه أن تمثل المجتمع و للمشاركة داخل الأحزاب السياسية وكمرشحين مستقلين

6.8 توصيات لوسائل الاعلام

1 - توفير تدريبات إعلامية حول شؤون المرأة وعن الديمقراطية قبل وأثناء الانتخابات

6.9 توصيات عن المراقبة

1 - جذب وتدريب المزبد من المراقبات

6.10 توصيات عن المستطلعات

1 - التأكد من أن التدريبات أجرت في جميع أنحاء البلد، وأن جميع العاملين في الانتخابات قادرون على التصويت، خصوصا في حالة هؤلاء الموظفين المتمركزين في محطات الاقتراع وهؤلاء الموظفين المعينين في مراكز خارج منطقتهم المسجلة

2 - إنشاء وسائل لذوي الاحتياجات الخاصة للتصويت. مثلا التصويت في المستشفيات وللذين لا يستطيعون التصويت يوم الانتخابات.

3 - إنشاء تصويت للمواطنين في الخارج، لا سيما في مصر وتونس والبلدان المجاورة.

4 - التأكد من أن يجري التصويت في المناطق التي يمكن الوصول اليها بسهولة والى ومراكز الاقتراع.

6.11 توصيات في الشكاوى

1 - توفير تدريبات في القضاء والشرطة وغيرها من الجهات الفاعلة في الشكاوى.

2 - إنشاء خط هاتفي للنساء المرشحات من أجل الحصول على المعلومات وتقديم الشكاوى الرسمية والحصول على النصائح

3 - توفير المزيد من الدعوة حول ما يشكل الشكاوى الانتخابية وتوضيح الإجراءات المحددة من أجل تقديم الشكاوى.

4 - توفير المزيد من التدريبات للأحزاب السياسية والمرشحين ومراقبي الانتخابات ووسائل الإعلام عن كيفية تقديم الشكاوى، وخاصة فيما يتعلق في تشويه الملصقات والحملة الانتخابية.

5 - التأكد للجمهور أنه سيتم تطبيق العقوبات على انتهاكات القوانين الانتخابية.

المرفق 1: توصيات كاملة ونقاط العمل

توصية	الأطراف المسؤولة	الجدول الزمني	أداء الأهداف	إنتاج	نتائج
6.1 تثقيف الناخبين					
إجراء مجموعات التركيز لقياس أفضل الأفكار حول كيفية الوصول إلى النساء وكذلك لإشراك الرجال في العملية بحيث يقبلوا بمشاركة المرأة في جميع جوانب العملية	منظمات المدنية الاجتماعية مع اللجنة العليا للانتخابات الوطنية	6-9أشهر قبل الانتخابات	تحديد سبل مبتكرة من الرجال والنساء المدى بشأن هذه القضايا	توفير عديد من الاجتماعات للتركيز وللتأكد من أفضل السبل للمستقبل	حملة استهدافية وأكثر دقة وأكثر وقبول لجميع مشاركة النساء الناشطات
رسم خرائط المنظمات المدنية الاجتماعية الذي يمكن تثقيف وتعليم الناخبين	اللجنة العليا للانتخابات الوطنية مع منظمات المدنية الاجتماعية	6 أشهر – 1 سنة قبل الانتخابات	إنشاء منظمات مدنية واجتماعية للعمل في قضايا توعية الناخبين والتربية المدنية	رسم الخرايطة البلد	نهج لأكثر تنسيقا نحو تثقيف الناخبين والقدرة على تحديد الفجوات حيث يجب القيام بمزيد من العمل
سلسلة من دورات تدريبية مع المنظمات المدنية الاجتماعية للنساء لمساعدتهم في تحسين مهاراتهم ومعارفهم في أهمية المرأة والديمقراطية	منظمات مدنية اجتماعية للنساء	6-9أشهر قبل الانتخابات	لتنظيم حلقات عمل في جميع أنحاء البلد	توفير حلقات عمل لبناء منظمات مدنية اجتماعية للنساء في مجال المرأة والديمقراطية	سيتم تجهيز المنظمات المدنية الاجتماعية للنساء ونشر المعلومات وتوفير جلسات للمعلومات والدعوة إلى مشاركة السياسية للنساء
السعي إلى توثيق والتعاون مع قادة اجتماعية المحلية والدينية لتعزيز مشاركة المرأة	منظمات مدنية اجتماعية مع قادة المجتمعات والدينية	6-9أشهر قبل الانتخابات	أفضل وأكثر فعالية بالتعاون مع ذلك القادة	توفير ورش عمل مع ذلك القادة	تقبل قادة المجتمعات والدين أكثر تقبلا لمشاركة المرأة في العملية
سلسلة من ورش عمل مع قادة اجتماعية المحلية والدينية لتوعيتهم على أهمية دور المرأة في تنمية المجتمع والعملية الديمقراطية			توفير ورشت عمل في جميع أنحاء البلد لتوعيتهم على أهمية دور المرأة في الانتخابات	توفير ورش عمل لتدريبهم على هذه الجوانب	توعية وتعريف القادة حول قضايا مشاركة المرأة
6.2 التربية المدنية					
تدريب المنظمات المختلفة على التربية المدنية وأهمية المشاركة في العملية الديمقراطية	اللجنة العليا للانتخابات الوطنية \ الأمم المتحدة \ منظمات المدنية الاجتماعية \ قادة المجتمع والدين \	جارية	انظمة مختلفة بقدرة بناء التربية المدنية	دورات تدريبية محددة تضم منظمات المدنية الاجتماعية	تعلم التربية المدنية فقط ولذلك تزيد التوعية في عدد المنظمات الاجتماعية المدنية وفي نهاية المطاف توعية الجمهور على أهمية الانتخابات ومشاركة المرأة

	المدارس والجامعات				
ضمان إجراء التربية المدنية في المناطق الريفية	المنظمات المدنية الاجتماعية	جارية	تغطية كثير من المناطق في البلد	اجرت التدريبات	توعية المزيد من الناس من العملية وهم احرص على التصويت
تدريب كثير من المعلمات المدنية	اللجنة العليا للانتخابات الوطنية \ منظمات المدنية الاجتماعية \ منظمات دولية اخرى	9 أشهر – 1 سنة	ويتم اختيار المعلمات وتدريبهم من جميع المناطق في جميع أنحاء البلد	تدريب معلمات مدنية	امكانية الوصول إلى عدد أكبر من النساء
توصية	**الأطراف المسؤولة**	**الجدول الزمني**	**أداء الأهداف**	**إنتاج**	**نتائج**
6.3 تسجيل الناخبين					
تنظيم حملات للتأكد من تسجيل المرأة، وايضا التأكد بتأثير الأمن ويتم استهداف المناطق المحافظة	منظامت المدنية الاجتماعية واللجنة العليا للانتخابات الوطنية بمساعدة منطمات دولية	2 – 3 أشهر قبل التسجيل	زيادة 5 في المائة من تسجيلات النساء	تنفيذ الحملات	تسجيل عدد أكبر من النساء وخاصة في الأماكن التي صعب الذهاب اليها
6.4 الإطار القانوني					
مراجعة أقسام القانون التي تميز ضد المرأة	المشرعون	في أسرع وقت ممكن	قوانين التي لا تميز ضد المرأة	استعراض القانون وتعديلاته	النساء يكونوا أكثر قدرة على الوصول إلى حقوقهم من قدم المساواة
إصدار القواعد المحيطة برفض المرشحين	هيئة النزاهة	في أسرع وقت ممكن	نشر لوائح	استعراض ونشر لوائح لرفض المرشحين من الاشتراك	مزيد من الشفافية حول العملية
6.5 ادارة الانتخابات					
ضمان إدراج عدد أكبر من النساء في اللجنة الانتخابية	المشرعون واللجنة العليا للانتخابات الوطنية	في أسرع وقت ممكن	لا يقل عن 30 في المائة من النساء داخل اللجنة الانتخابية	استعراض أعضاء اللجنة والتعديلات التي ساعدت على تكوينها لتأمل بشكل أفضل حول النساء والرجال	يتم تمثيل النساء أفضل في مواقع اتخاذ القرار وتكن ذلك قدوة لغيرها من المنظمات
بناء قدرات للمرأة في اللجنة العليا للانتخابات الوطنية وتكوين مستشارين وطنيين من النساء في اللجنة	اللجنة العليا للانتخابات الوطنية	في أسرع وقت ممكن	يتم تدريب مجموعة مختارة من النساء داخل وخارج هذه اللجنة بالقيام بمهمات محددة داخل اللجنة الانتخابية. ويتم هذا التدريب بشخص	دورات تدريبية للنساء لبناء المهارات الخاصة بهم. تدريبات وبناء قدرات مئهله لمستشار حول شؤون المرأة	تجهيز أفضل قيادة من النساء داخل أقسام اللجنة العليا للانتخابات الوطينة. ضمان بأن وجهات نظر المرأة وقضاياها تعتبر وتؤخذ بها في الإدارة الانتخابية

			واحد أو شخصين ليصبحوا مستشارين وطنيين		
توفير تدريبات على تعميم مراعاة حول شؤون المرأة وتشغيل سلسلة من ورشات العمل	اللجنة العليا للانتخابات الوطنية	في أسرع وقت ممكن	تعميم اللجنة العليا للانتخابات الوطنية	تتم تدريبات على تعميم مراعاة حول شؤون المرأة	توعية اللجنة العليا للانتخابت الوطنية على سياسات النوع الاجتماعي وتمكين المرأة من المشاركة في عملية اتخاذ القرار في اللجنة
6.5 النظام الانتخابي					
تحديد حصة من المقاعد المخصصة للمرشحين المستقلين	الحكومة	وقت الإجراء للانتخابات المقبلة	تحديد حصة من 30 في المائة من المقاعد المحجوزة للنساء عند انتخابات الأكثري	إنشاء الحصة المتفقة	تمثيل المزيد من النساء في الكونغرس
توصية	**الأطراف المسؤولة**	**الجدول الزمني**	**أداء الأهداف**	**إنتاج**	**نتائج**
6.7 الأحزاب السياسية					
إجراء تدريبات للأحزاب السياسية على أهمية اختيار المرشحات قبل الانتخابات. وتكوين المجموعات لتوعية المجتمع من أهمية دور المرأة في العملية الانتخابية	المنظمات الاجتماعية الوطنية والمجتمع الدولي	3 - 6 أشهو قبل تسمية المرشحين	التوعية من الأحزاب السياسية لمشاركة المرأة في الملية الانتخابية	إجراء عدد من المجموعات التركيز على ورش العمل في هذا المجال	الأحزاب السياسية هي أكثر تقبلا لاختيار النساء
إنشاء ورش عمل في جميع أنحاء البلد بشأن أهمية مشاركة المرأة	المنظمات الاجتماعية الوطنية والمجتمع الدولي	6 أشهو قبل تسمية المرشحي	اختيار المرأة للمشاركة في حلقات العمل	إجراء ورش العمل ودورات تدريبية	تتلقى النساء أهمية دورها وأكثر قدرة على التعامل مع الأحزاب السياسية
توفير سلسلة من ورش العمل لتعزيز القيادات من النساء في الأحزاب السياسية	المنظمات الاجتماعية الوطنية والاحزاب السياسية	جارية	اختيار المرأة الاساسية وتدريبها	إجراء ورش العمل لتعزيز القيادات من النساء	يتم تجهيز أفضل قيادات من النساء في الأحزاب السياسية ومشاركتهم في عملية اتخاذ القرار
6.8 وسائل الاعلام					
استخدام وسائل الإعلام للتدريبات حول شؤون المرأة والديمقراطية	المنظمات الاجتماعية الوطنية والمجتمع الدولي	6 أشهر قبل الانتخابات	يتم تحديد مجموعات وسائل الإعلام واجرائات التدريبات	تدريبات على اهمية المرأة والديمقراطية	الوسائل الإعلامية هي أكثر حساسية لدور المرأة في الديمقراطية والعملية الانتخابية، وهي ايضا نتيجة لعامة الناس
6.9 المراقبة					
جذب وتدريب المزيد من النساء للمراقبة	المنظمات الاجتماعية الوطنية ومنظمات المراقبة	6 أشهر قبل الانتخابات	جذب المزيد من النساء في مجموعات المراقبة	إجراء حملة لجذب النساء للتدريبات	يكون للنساء أكثر قدرة على مراقبة العملية وبناء القدرات للمرأة

المرفق 2 - عدد قوائم ترأسها نساء

اسم الحزب	الرقم على ورقة الاقتراع	عدد الدوائر الانتخابية المسجل فيها	عدد القوائم التي ترأسها نساء
	1	7	3
	2	18	9
	3	2	1
	4	1	0
	5	1	0
	6	1	0
	7	19	9
	8	6	3
	9	2	1
	10	19	9
	11	3	1
	12	12	6
	13	1	0
	14	1	0
	15	10	5
	16	3	1
	17	3	1
	18	3	1
	19	1	1
	20	4	2
	21	9	4
	22	8	4
	23	4	2
	24	3	1
	25	1	
	26	3	1

اسم الحزب	الرقم على ورقة الاقتراع	عدد الدوائر الانتخابية المسجل فيها	عدد القوائم التي ترأسها نساء
	27	5	2
	28	5	2
	29	1	0
	30	3	1
	31	1	0
	32	7	3
	33	3	1
	34	11	5
	35	3	1
	36	3	1
	37	1	0
	38	2	1
	39	5	2
	40	13	6
	41	3	1
	42	6	3
	43	3	1
	44	1	0
	45	1	0
	46	2	1
	47	1	0
	48	1	0
	49	1	0
	50	1	0
	51	2	1
	52	1	0
	53	2	1
	54	1	0

اسم الحزب	الرقم على ورقة الاقتراع	عدد الدوائر الانتخابية المسجل فيها	عدد القوائم التي ترأسها نساء
	55	1	0
	56	2	1
	57	1	0
	58	2	1
	59	1	0
	60	1	0
	61	1	0
	62	1	0
	63	2	1
	64	15	7
	65	1	0
	66	1	0
	67	1	1
	68	1	0
	69	1	0
	70	3	1
	71	1	0
	72	1	0
	73	1	0
	74	1	1
	75	1	0
	76	1	0
	77	17	8
	78	1	0
	79	1	0
	80	1	0
	81	1	0
	82	7	3

اسم الحزب	الرقم على ورقة الاقتراع	عدد الدوائر الانتخابية المسجل فيها	عدد القوائم التي ترأسها نساء
	83	***1***	***0***
	84	***1***	***0***
	85	***1***	***0***
	86	***1***	***0***
	87	***1***	***0***
	88	***1***	***0***
	89	***6***	***3***
	90	***1***	***0***
	91	***2***	***1***
	92	***1***	***0***
	93	***4***	***2***
	94	***1***	***0***
	95	***1***	***0***
	96	***1***	***1***
	97	***1***	***0***
	98	***1***	***0***
	99	***1***	***0***
	100	***1***	***0***
	101	***1***	***0***
	102	***1***	***0***
	103	***1***	***0***
	104	***1***	***0***
	105	***1***	***0***
	106	***1***	***0***
	107	***1***	***0***
	108	***2***	***1***
	109	***1***	***0***
	110	***1***	***0***

اسم الحزب	الرقم على ورقة الاقتراع	عدد الدوائر الانتخابية المسجل فيها	عدد القوائم التي ترأسها نساء
0	111	1	0
0	112	1	0
0	113	1	0
2	114	4	2
0	115	1	0
0	116	1	0
1	117	2	1
0	118	1	0
1	119	2	1
0	120	1	0
0	121	1	0
0	122	1	0
0	123	1	0
0	124	1	0
0	125	1	0
0	126	1	0
3	127	7	3
1	128	2	1
1	129	2	1
0	130	1	0

المرفق 3

	مجلس الشورى				مجلس النواب				
البلد	عام الانتخابات	عدد المقاعد	عدد النساء	نسبة النساء	عام الانتخابات	المجموع	عدد النساء	نسبة النساء	مقام المنزلة في الاتحاد البرلماني الدولي
افغانستان	9 2010	249	69	%27.7	1 2011	102	28	%27.5	37
	9 2005	242	67	%27.7	9 2005	102	21	%6-21	28
الجزائر	5 2012	462	14	%31.6	12 2009	136	7	%5.1	27
	5 2007	389	30	%7.7	12 2006	136	4	%2.9	113
مصر	11 2011	508	10	%2	1 2012	180	5	%2.8	140
	11 2005	442	8	%1.8	6 2007	264	18	68	132
ايران	5 2012	290	9	%3.1	...	...	...	...	137
	3 2008	286	8	%2.8	...	...	...	...	130
العراق	3 2010	325	82	%25.5	...	...	...	...	43
	12 2005	275	70	%25.5	...	...	...	...	35
الأردن	11 2010	120	13	%10.8	10 2011	60	7	%11.7	110
	11 2007	110	7	%6.4	11 2007	55	7	%12.7	118
الكويت	6 2012	63	4	%6.3	...	...	...	...	131
	5 2008	63	2	%3.1	...	...	...	...	128
لبنان	6 2009	128	4	%3.1	...	...	...	...	137
	5 2005	128	6	%4.7	...	...	...	...	123
ليبيا	7 2012	200	33	%16.5	...	...	...	...	83
	3 2006	468	36	%7.7	...	...	...	...	113
المغرب	11 2011	395	67	%17.0	10 2009	270	6	%2.2	79
	9 2007	325	34	%10.5	9 2006	270	3	%1.1	100
عمان	10 2011	84	1	%1.2	10 2011	83	15	%18.1	142
	10 2007	84	0	%0.0	12 2007	70	12	%20	135
قطر	7 2010	35	0	%0	...	...	...	...	144
	7 2008	35	0	%0	...	...	...	...	135
السعودية	2 2009	150	0	%0	...	...	...	...	144
	4 2005	150	0	%0	...	...	...	...	134
سوريا	5 2012	250	30	%12.0	...	...	...	...	104
	4 2007	250	31	%12.4	...	...	...	...	90
تونس	10 2011	217	58	%26.7	...	...	...	...	39
	10 2004	189	43	%22.8	8 2008	112	17	%15.2	44
الإمارات	9 2011	40	7	%17.5	...	...	...	...	76
	12 2006	40	9	%22.5	...	...	...	...	45

منظمة جندر كونسيرنس الدولية
هولندى - لاهاي

عنوان البريد:
Raamweg 21-22, 2596 HL
The Hague, the Netherlands
رقم الهاتف: 5082 444 70 31+
الفاكس: 5083 444 70 31+

منظمة جندر كونسيرنس الدولية
طرابلس- ليبيا

عنوان المكتب بليبيا : شارع عبدالسلام بن يونس – النوفليين- طرابلس
رقم هاتف: 0213400796
البريد الالكتروني: info@genderconcerns.org
موقع الانترنت: www.genderconcerns.org

Twitter Facebook